

PROVISIONAL

A/42/PV.7
30 September 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
شم : السيد بينهيرو (البرتغال)
(نائب الرئيس)

المناقشة العامة [٩] : (تابع)

القي كلمة كل من :

السيد سيبولغيدا أمور (المكسيك) السيد مالميركا - بيولي (كوبا)
السيدة إكيلا ليوندا (زائير) السيد ندنفا - أوبا (الكونغو)
السيد تشودري (بنغلاديش) السيد ستولتنبيرغ (النرويج)
السيد كلارك (كندا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥البند ٩ من جدول الاعمالالمناقشة العامة (تابع)

السيد سيبولغيدا أمور (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

السيد الرئيس ، أود ، باسم حكومة المكسيك أن أهنئكم على انتخابكم بجدارة . كما أود أن أطمئنكم إلى استعداد وفد بلادي للإسهام في إنجاح هذه الدورة تحت رئاستكم . وإن كفاءتكم وحنكتكم لهما خير ضمان يكفل لنا بلوغ هدفنا .

واسمحوا لي أيضا أن أؤكد مجددا تأييد المكسيك للسيد خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام . فالمبادرة التي قام بها في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي هو الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بشأن النزاع في أمريكا الوسطى ، وما اطلع به مؤخرا من وساطة بين إيران والعراق ، تبرهنان على التزامه الراسخ بقضية السلم .

وقد أسندت إلى هذا الدبلوماسي البارز ، ابن بيرو ، مهمة توجيه أعمال الأمم المتحدة في وقت عصيب للغاية تتبدى فيه الشكوك فيما يتعلق بفعالية النظام التعددي ، بل وبملاحية المفاهيم التي تقوم عليها المنظمة العالمية . وإن أمريكا اللاتينية والبلدان النامية لتسانده في مهامه الشاقة ، حيث يمثل تضامنها هذا جزءا من إسهام أوسع يستهدف إقامة نظام دولي على أساس التعاون الحقيقي فيما بين الدول كافة .

ومنذ عام ، أعلن الرئيس ميغيل دي لامديد من فوق هذا المنبر التزام المكسيك الراسخ بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها . وهذا الإعلان يعبر بمدى مدى تمسك سياستنا الخارجية بالمعايير التي ترسم دعائم التعايش السلمي بين جميع الشعوب على أساس الاحترام والتضامن ، إذ أن تلك المعايير هي قوام ملوك المكسيك في المجال الدولي .

ويشكل الامتثال للقانون واحترام القواعد الأساسية للتعايش الدولي عنصريين جوهريين في سياسة المكسيك الخارجية . وليست ، المسألة في ذلك مجرد تسليم بالقيم

العالمية في صيغتها المجردة ، وإنما هي مسألة تأييد مبادئ ولا غنى عنها لمسكون
السيادة الوطنية - أي قواعد للسلوك تنطوي في إطار نظامنا الاجتماعي وتاريخنا على
مغزى خاص بالنسبة لنا وتشكل لب قيم أمتنا .

ولا شك في أن تطبيق مبادئ الأخلاق والقانون في العمل السياسي لابد وأن ينتهي
إلى السعي للتوصل إلى اتفاقات عادلة في العلاقات الدولية تزيل أسباب المواجهة بين
الدول ، وإلى إقامة حوار ينطوي على اتصال حقيقي ، وإلى التوفيق - طريق
الدبلوماسية النشطة والمرنة - بين المصالح المتعارضة وكبح غطرمة الأقوياء . وقصارى
القول إن هذا التطبيق يؤدي إلى تعزيز التعاون الدولي باعتباره أساسا لتعايش سلمى
ينتهز على العدل والمساواة .

ان المكسيك ترفض جميع أشكال التدخل حيثما وقعت . ونحن يدافعنا عن هذا المبدأ نحمي مصالحنا ونكفل عدم التدخل في شؤون امتنا . ويجنبنا تمسكنا بحق تقرير المصير إغراء الحد من سيادتنا نتيجة تبني نماذج سياسية غريبة علينا . ونحن نتمسك أيضا بالحلول السلمية للخلافات ضمانا لامتثال مجتمع الدول للنظام القانوني ولتخليه عن النزوع لاستخدام القوة واللجوء الى التعسف في العلاقات الدولية .

ان هذه المبادئ التي نطالب بتطبيقها بغير تمييز ليست مبادئنا وحدنا ، بل هي ركن جوهري للقانون الدولي الحديث . ومن شأن تنفيذها أن يحمي المصالح المشروعة لمجتمع الدول بصفة عامة . ومن هنا ينبع تأييد بلادي الثابت لعمل الأمم المتحدة ، التي تجسد المثل الأعلى المشترك لامتثال الصارم للنظام القانوني .

ان اتساق السياسة الخارجية للمكسيك مع هذه المبادئ الثابتة يفسر السياسة التي تتبعها الحكومة المكسيكية والبلدان الأخرى الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم إزاء الصراع في أمريكا الوسطى . وينبغي أن نذكر بأن البرزخ كان يسوده في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ مناخ من المواجهة والريبة ، أذن فيه وقتذاك تصاعد التوترات السياسية وعسكرة المنطقة بوقوع كارثة وشيكة .

لقد ظهرت مجموعة كونتادورا كمثال لوساطة النوايا الحسنة التي تدفعها إرادة التعاون مع حكومات أمريكا الوسطى بغية توجيه مواقف الخصومة التي تبدو مستعمية إلى سبيل الحل عن طريق المفاوضات . لقد سمعنا الى اقامة حوار والى التوفيق بين الاطراف لاستعادة مناخ الثقة السياسية حتى نتغلب على خطر المواجهة والتدخل العسكريين ، محاولين إيجاد توازن عادل فيما يتعلق بالمصالح السياسية لدول المنطقة .

ان أنشطة مجموعة الكونتادورا ليست مجرد استجابة لمطلب جوهري عام أو رد فعل لذكرى التدخل الأجنبي والمراعات الداخلية والدولية المسلحة التي شوهت التنمية العضوية للأمم أمريكا الوسطى ؛ إذ أن ما نحاوله - من خلال تعزيز التسوية السلمية للنزاعات وخفض مستويات الحشد العسكري والتفاوض بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة - هو تجنب اتساع نطاق المواجهة وضمان المصالح الوطنية المشروعة لكل بلد

من بلدان مجموعة الكونتادورا ، ومع حماية الاستقرار السياسي لأمريكا اللاتينية في الوقت نفسه .

إن انتهاك طرف من الأطراف النظام القانوني في البرزخ يقوض إمكانية المطالبة بالحقوق . وإن سباق التسلح وحالة الحرب يجبران الأطراف المتصارعة على تخصيص مبالغ طائلة لأغراض الدفاع . كما أن نزوح اللاجئين يسهم في خلق التوتر الاجتماعي . ويوضح التاريخ القريب أيضا أن الصراعات الإقليمية ، التي تكون محدودة في البداية ، يمكن أن تتجاوز المنطقة الأصلية التي نشأت فيها وأن تنتشر إلى المناطق المجاورة . ومن الأمور الجوهرية لأمننا الحيلولة دون نشوب الحرب وإيجاد حل عادل وشامل لمشاكل أمريكا الوسطى ، وهذه مهمة لا يمكن إرجاؤها .

إن في أمريكا الوسطى تفسيران متعارضان للعالم ، وأفكارا سياسية متباينة ومشاعر متضاربة بشأن تاريخ أمريكا اللاتينية ووسائل الإسهام في تعوية الصراعات الدولية .

ويتبنى التفسير الأول وجود نظام لمناطق النفوذ ، وهو نظام يبدو بالياً حتى من وجهة النظر الاستراتيجية المعاصرة ، ويجعل من القوة الدافع الرئيسي لسلوك الدول . ويروج هذا النهج للحرب بوصفها أداة لتأكيد الهيمنة وينكر تعددية شعوبنا لصالح الأمن الوطني المزعوم . وهو يعمق في الوقت نفسه التناقضات داخل المجتمعات التي يزعم أنها تتمتع بالحرية السياسية ، ويمنعها من تنمية مؤسساتها الخاصة ويحرمها من فرصة اتخاذ قراراتها بنفسها .

وينظر النهج الثاني إلى السياسة بوصفها وسيلة مميزة لمنع التاريخ . وهو يناقش الخلافات على مائدة المفاوضات ويحاول حلها بالوسائل الدبلوماسية ويؤمن بأن الحل السلمي للخلاف في أمريكا الوسطى يحقق ، في الأجلين القصير والطويل على السواء ، المصالح الثابتة لجميع بلدان المنطقة . ويؤكد هذا التفسير على المبادئ الأساسية للتقاليد الأخلاقية والفكرية الغربية المتمثلة في النظام الاجتماعي والدولي الذي يقوم على العقل ويقرن بين تقدم الإنسان وبين الذكاء والابداع ، وينبع من

الرابطه التي لا تنفصم بين الممارسه السياسيه والمبادئ الاخلاقيه ، ويؤكد على المفهوم القائل بان الانسان هو مصدر الحرية غير المنقوصه .

ونحن نشاير منذ ما يزيد على اربع سنوات حتى الان على بذل جهودنا الراميه الى حل الصراع في امريكا الوسطى وفقا لهذا المنطق السياسي . ويسرنا ان نرى ان تلك الاعمال قد اسهمت في التوصل الى اتفاق السلام الذي وقع عليه رؤساء بلدان امريكا الوسطى في غواتيمالا في آب/اغسطس الماضي .

لقد استهلكت هذه الاتفاقات مرحله جديده في حياة المنطقه تعبر عن الالتزامات الاساسيه ولمن ناضل منا لتنفيذ مهمتنا في الوساطه ، وهذه الالتزامات هي : المصالحة الوطنيه عن طريق الحوار والعمل السياسي ، والديمقراطيه التعدديه التي تكفل حقوق الانسان وتعزز العدالة الاجتماعيه ، والممارسه الحرة للحق في تقرير المصير ، والتوقف عن دعم القوات غير النظاميه وما يقترب به من التزام بالامتناع عن استخدام اراضي اي طرف من الاطراف في الانشطه غير المشروعه لتلك الجماعات ، واتخاذ قرار بمواصله المفاوضات بشأن الامن والحد من الاسلحه - اي بـايجاز ، تعزيز التعاون الدولي لتلبية الحاجات الاقتصاديه الملحه لمجتمعات المنطقه .

واني لأكبر التاكيد على ارتياح الحكومه المكسيكيه للتوقيع على اتفاق غواتيمالا وعلى استعدادها للمشاركة مع مجموعه كونتادورا وفريق الدعم والامنيين العاملين لمنظمه الدول الامريكيه والامم المتحده ، في إطار اللجنة الدوليه للتحقيق والمتابعه ، لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها حكومات امريكا الوسطى . كما أكرر التاكيد على تصميمنا على الاسهام ، بالاشتراك مع الدول الاعضاء في المجتمع الدولي ، في انجاز مشروع لإعادة التعمير من أجل تحقيق زياده كبيره في التعاون الاقتصادي بين البلدان الخمسه في المنطقه .

ومما لا شك فيه ان حكومات امريكا الوسطى قد نهضت بالمسؤوليه الملقة على عاتقها . ونحن نحتاج الان الى احترام المجتمع الدولي ومساعدته . وعلى الدول

الأخرى ، وخاصة تلك التي لديها مصالح وروابط في المنطقة ، أن تلتزم الآن بالتعاون في إنجاز أعمال محددة ضمانا لتحقيق طموحات بلدان أمريكا الوسطى في المصالحة .
ان أمريكا اللاتينية تواجه اليوم أخطر أزمة اقتصادية في تاريخها المعاصر .
فقد خلق المناخ الدولي المعاكس المقترن مع أوجه قصور قديمة في البنية الأساسية الإنتاجية للمنطقة ركودا مصحوبا بالتفخم ، وهبوطا في مستوى معيشة مجتمعاتها ، وأدى إلى الحد من إمكانية التقدم والتنمية في المنطقة .

لا يمكن انكار أن منشأ هذه الازمة يعود في جانب كبير منه الى عوامل خارجية تتجاوز نطاق سيطرة حكوماتنا . فهناك سلسلة من الظروف الدولية تضاعفت لتحوّلها الى مصدرين لرأس المال . وتتمثل هذه الظروف في أسعار فائدة عالية بدرجة لم يسبق لها مثيل ، وانخفاض مستمر في أسعار السلع ، وتزايد الحماية في البلدان الصناعية . لقد بذلت بلدان أمريكا اللاتينية جهدا داخليا هائلا لتكييف اقتصادياتها ولمواجهة مشكلة خدمة الديون . وعلى الرغم من ذلك لم تتمكن المنطقة في مجموعها من تحقيق أهدافها الانمائية الضرورية .

وقد لاحظنا بقلق الاتجاه الذي تود البلدان الصناعية اضعافه على الخطط الرامية الى التغلب على هذه الازمة . فالبرنامج المقترح لا يسهم في وضع نظام للتعاون الدولي القائم على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ولا يساعد على توزيع عبء التكيف الذي تزرع تحت وطأته البلدان النامية ، ولا يؤدي الى إعادة تنشيط أداء الاقتصاد الدولي في مجموعه على نحو متوازن متناسق .

والواقع أنه عندما يصبح تخصيص التدفقات المالية مرتبطا ببرامج التحرير التجاري بفرض توفير الموارد في المفاوضات الرامية الى إعادة هيكلة الديون والحصول على رأس مال جديد ، فإن المنظمات المالية الدولية تضعف الثقة بأسي النظام التجاري المتعدد الاطراف ذاتها ، التي تتمثل في عدم التمييز ومنح معاملة الدول الأولى بالرعاية ، وبالتالي فإنها تقلل من الامكانيات المتاحة للبلدان النامية لزيادة فرص وصول صادراتها الى الاسواق الدولية على أساس من المفاوضات المركزية ، في إطار نظام تفضيلي من شأنه أن يعوضها عما تعانيه من أوجه القصور .

واذا أضيف الى هذا كله لجوء البلدان الصناعية المتزايد الى فرض شروط جديدة للوصول الى أسواقها ، تستلزم افتتاح قطاعات خدمية وتقنية عالية واستثمارات مباشرة وتفسيرا أكثر تشددا للمعايير التي تحكم الملكية الفكرية ، تكون النتيجة الحتمية هي أن البلدان النامية تشهد الآن ظهور خطة جديدة لاقتصاد دولي لا يخدم مصالحها .

لقد اختارت أمريكا اللاتينية أن تواجه هذه التحديات بتميز أجهزة التشاور والتعاون والتنسيق لديها وتوسيع نطاقها بغية تحقيق مشاركة أكبر في التفاوض بشأن النظام الاقتصادي الدولي وفي أدائه . ونحن نعتزم - عن طريق الهيئات الإقليمية الاقتصادية والآليات الخاصة ، مثل توافق آراء قرطاجنه وفريق الثمانية - أن نعزز بنية نظام اقتصادي دولي يمكن أن يسهم في إرساء أساس أكثر صلابة للاكتفاء الذاتي الجماعي للبلدان النامية .

إن العمل الإقليمي ليس له أي أثر ملهي على السعي من أجل التوصل إلى أوجه تفاهم جديدة بين البلدان النامية لتعزيز عملها الجماعي فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي . فالاتجاهات الجديدة المقترحة هي مجالات العملة والتمويل والتجارة تتطلب محاولة التوصل إلى توافق جديد في الآراء واستراتيجيات جديدة في مجال التفاوض بهدف استعادة زمام المبادرة في عملية تغيير النظام الاقتصادي الدولي .

ذلك أن حجم التحدي يتطلب من جميع البلدان النامية عملاً منطقياً موحداً يركز على التعاون الدولي الذي يحمي مصالحها المشروعة ويحفز البلدان الصناعية إلى الدخول في حوار وتفاوض بشأن كل الأمور المطروحة في جدول أعمال النظام الاقتصادي الدولي .

وتغضي قضية مشاكل التنمية بالضرورة إلى قضية نزع السلاح . فمهدد أساسي قليل فقط بحثنا في هذا المحفل الرابطة التي لا يمكن إنكارها بين هذه المشاكل وبين سباق التسلح الذي يؤدي إلى تحويل للموارد وللاهتمام في المجالين السياسي والاقتصادي على نحو يلحق الضرر بالتوزيع الأكثر عدالة للثروة ، وأشرنا إلى الانفاق الباهظ على تكديس الترسانات وما يترتب عليه من تشويشات خطيرة في النظام الاقتصادي الدولي .

إن وجود الأسلحة النووية يشكل تهديداً للحياة فوق هذا الكوكب . ولئن كان صحيحاً أن مسؤولية القضاء على خطر الدمار الشامل تقع أماماً على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية ، فإن قضية السلم ونزع السلاح مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الدول .

وهذا هو الغرض من مبادرة فريق الستة ، حيث أعلن رؤساء حكومات المكسيك والارجنتين والهند واليونان والسويد وتنزانيا حقنا في الحياة ، مؤكدين في نداءهم الى الدولتين العظميين الرئيسيتين فكرتين جوهريتين ، هما تفادي اخطاء الطابع العسكري على الغضاء ، وحظر تجارب الاسلحة النووية . ومن شأن كلا من هذين التدبيرين أن يمثلتا تقدما سياسيا حاسما صوب تحقيق اتفاقات اوسع نطاقا . واني اؤكد مرة أخرى في هذا المحفل استعداد بلادي للتعاون في العمل صوب التوصل الى اقامة نظام للتحقق لوقف اجراء التجارب النووية وتجميدها .

وعندما بدأ فريق الستة مفاوضاته منذ ثلاثة أعوام ، كانت محادثات نزع السلاح بين الدولتين العظميين قد علقت . ولكن الوضع يختلف اليوم لحسن الحظ إذ أن هذه المحادثات لم تستأنف فحسب ، بل أنها تتيح آفاقا مبشرة بالامال . وتأمل حكومة بلادي في أن تتوج المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قريبا بمعاهدة تكفل ازالة القذائف القصيرة والمتوسطة المدى من على كوكبنا .

ويسعدنا أن نرى بداية تفاهم بين الطرفين ، لا من أجل وقف انتاج وتطوير اسلحة جديدة فحسب ، وإنما أيضا للقضاء على فئة كاملة من الاسلحة الموجودة حاليا . ويجب أن تكون هذه مجرد خطوة أولى صوب تخفيض الاسلحة الاستراتيجية بغية ازالتها تماما في النهاية .

إننا نصر على أن نزع السلاح النووي له الاولوية ، لكننا لا نستطيع أن نتجاهل مشكلة الاسلحة التقليدية التي يؤدي تطويرها الى تعقيد تسوية ما تنخرط فيه الدولتان العظيمتان الرئيسيتان من مختلف الصراعات الاقليمية التي يجب أن تحسم عن طريق الحوار والتفاوض .

إننا نطالب لكل من كمبودشيا وأفغانستان بنفس ما نطالب به لأمريكا الوسطى من احترام لمبدأ عدم التدخل . كذلك نطالب باستقلال شعب ناميبيا والقضاء على نظام الفصل العنصري البغيض . أما بالنسبة لجنوب المحيط الاطلسي ، فإننا نطالب مرة أخرى باتفاق سياسي يحمي حقوق الارجنتين غير القابلة للتصرف ونحن نؤكد أن الحل الشامل

والنهائي لخلافات الشرق الاوسط لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس الاحترام الكامل لقرارات مجلس الامن الصادرة في هذا الشأن وتنفيذها .

ونود أن نعرب عن قلقنا بصفة خاصة ازاء الحالة السائدة في الخليج الفارسي ، حيث نأمل أن تسود مبادئ ميثاق الامم المتحدة في نهاية المطاف . ونحن نطالب حكومتي ايران والعراق بحسم خلافاتها وفقا لما انتهى اليه مجلس الامن مؤخرا في هذا الصدد . ويجب أن نلقى بعثة المساعد الحميدة التي اضطلع بها الامين العام ما تستحقه من اعتراف ودعم ، بغية التوصل الى تحقيق اتفاق عادل ومشرف .

ومتواصل المكسيك السعي جاهدة من أجل تعزيز منظومة الامم المتحدة والحفاظ على المبادئ الاساسيين للعمل المتعدد الاطراف ، وهما الحوار وتوازن المصالح . وتحقيقا لهذه الغاية ، لن ندخر جهدا في تعزيز المحافل المؤسسية لمجتمع الامم ، كما اننا سنواصل المشاركة في التجمعات غير الرسمية للدبلوماسية الجماعية ، التي يتمثل هدفها النهائي في تعزيز المبادئ المشار اليهما .

وسنتمك بالتالي بالتزامنا النشط والمسؤول بالجهود السياسية التي تبذلها المجموعات الداعمة للكونتادورا ، وتوافق آراء قرطاجنة ، وفريق الستة . وبالمثل ، شكلنا مع الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبنما وبيرو وفنزويلا وكولومبيا مجموعة من ثماني ديمقراطيات في أمريكا اللاتينية لإنشاء جهاز دائم للمشاورات والعمل السياسي المتضافر . ونحن نبذل كل ما في وسعنا لنضمن لبلداننا الاستقلال والاحترام والكرامة ، ونكفل للأجيال المقبلة مستقبلا يسوده السلم والحرية والديمقراطية والرفاهية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي .

وفي تشرين الثاني/نوفمبر المقبل ، ميلتي رؤساء دول تلك البلدان الثمانية في المكسيك ، وستهم مناقشتهم في تحديد طرائق جديدة تتعلق بدور منطقتنا في الشؤون العالمية . ونحن على اقتناع بأن ذلك الاجتماع سيسفر عن اقتراحات جديدة تستهدف جعل منطقة أمريكا اللاتينية أكثر اتحادا ، وأكثر اتساقا مع مصالح العالم النامي ، وأكثر استعدادا للكفاح من أجل المبادئ الأساسية للنظام القانوني الدولي . إن الأمم المتحدة تعكف منذ نشأتها على تعزيز التفاهم والتعاون بين الدول ، وتشجعها على التمسك بالمبادئ والمقاصد التي انبثقت عن عملية تحضر طويلة بدأت في نهاية تجربة أليلة لحربين عالميتين . وهدفها أساسا هو تعزيز التعاون متعدد الأطراف بغية النهوض بتقدم الأمم المشترك ، وتعزيز كرامة الإنسان واحترام حقوقه الأساسية ، وفوق كل شيء ضمان سلم دائم يعفينا من ويلات الحروب وما ي صاحبها من شقاء ودمار .

ولم يكن واضعوا الميثاق أبدا من السذاجة حتى يعتقدوا أن مجتمع الدول يمكن بناؤه على أساس فكرة مثالية مجردة ، دون اكتراث بالتوزيع غير المتوازن للقوة . ويكشف هيكل مجلس الأمن كيف أن الواقعية السياسية والحاجة إلى تزويد الأمم المتحدة بأساليب العمل الفعال قد حددتا شكل المنظمة ، وبالتالي السلطات المخولة لبعض الدول فيما يخص مسائل ذات أهمية استثنائية ، ولاسيما تلك المتعلقة بالسلم والأمن . إلا أنه يجدر التأكيد في الوقت ذاته على أن تلك الامتيازات تعد مسؤولية أكثر منها امتيازاً ، والتزاما بالاعتدال والتوازن أكثر منها امكانية لتطويع العلاقات الدولية لمصالح طرف واحد .

ومن سوء الطالع أن تلك المثل العليا للسلوك السياسي المتحضر قد عانت حتى الآن من انتكاسات خطيرة . فالاستقطاب الشنائي ، والجهود الرامية الى توطيد مناطق النفوذ تؤدي الى انحيازات تجعل تحقيق السلم والتقدم نحو الديمقراطية الدولية أمرا أكثر صعوبة . ولاشك في أن اضعاف المنظمات متعددة الاطراف يقوض بدوره من المعايير الأساسية للقانون الدولي . أما سباق التسلح فهو يهدد وجودنا ذاته ، ويزيد من حدة الاختلالات الاقتصادية . وما زالت النزاعات الإقليمية الخطيرة مستمرة ، وقد تؤدي الى مواجهات أوسع نطاقا . ولم يتسن بعد الوفاء بمتطلبات التنمية للأغلبية الساحقة من البلدان الممثلة هنا ، وهو ما يقتضي بالضرورة ايلاءها اهتماما عاجلا .

ولم نوفق بعد في تغليب حكم القانون على استخدام القوة ، وتغليب الكرامة والاحترام على اساءة استخدام السلطة ، وفرض التطلعات الى الاستقلال وتقرير المصير على مخططات الهيمنة . ولم نتمكن بعد من احلال عالم يسوده التعاون الدولي محل المحاولات الرامية الى السيطرة والاستغلال من جانب أولئك الذين يملكون أكبر تركيز للموارد ، فلا مبرر للدهشة اذن من تواتر مشاعر الاحباط والتشكك ازاء منظماتنا .

غير أن من الحق أيضا أنه لولا وجود هذا المحفل الذي يعزز النظام الدولي وينظمه لسادت العلاقات بين الدول سياسة السطوة التي لا تعرف الحدود . ودون المسال الاعتراف بأهداف الأمم المتحدة وقيودها ، ينبغي أن نشخص من الفكرة القائلة بأن الأمم المتحدة قد فشلت ، لأنها مجلت بالفعل نجاحا كبيرا في عدد من مجالات التعاون الدولي ، كما ذكرنا من قبل في عدد من المناسبات .

ومع ذلك ، فمن الواضح أن المهام الجسام التي تواجه المنظمة تحتم على كل الدول الاعضاء بلا استثناء أن تتحمل مسؤولياتها بالكامل ، لأن تحسين الحياة الدولية يقتضي منا جميعا تضافر الارادة السياسية ، والنهوض بالالتزام الذي يقع على عاتق كل الأمم بأن تقدم التنازلات في المسائل الثانوية بغية تحقيق الاتفاق في الاساسيات ، وأن تتبنى النهج البناء لايجاد حلول عملية تعود بالفائدة على الجميع ، وأن تكون دائما على استعداد للحوار مع التخلي في الوقت ذاته عن المواجهات العقيمة وتبادل

الاتهامات التي لا جدوى منها ، وأن تتخلى عن كل المحاولات الرامية الى السيطرة والاستئثار بالمزايا المجفة بالغير - وفي عبارة موجزة ، أن نعزز تضامننا الحقيقي .

واذ تعيد المكسيك التأكيد على عزمها الراسخ على الاسهام في التحقيق الكامل لهذه المقاصد التي تمثل أعظم فتوحات ثقافتنا السياسية ، فإنها تحث الدول الاعضاء على المشاركة في بذل جهد دائم حتى يسود المنطق والقانون فيما بين الافراد والامم .

السيدة إكيلا ليوندا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي

الرئيس ، في هذه الدورة الثانية والاربعين التي تشهد على نضج منظمتنا ، من المناسب أن تكرم الجمعية العامة واحدا من أجدر خدامها ، كرس جزءا هاما من حياته الدبلوماسية لخدمة الامم المتحدة ، ولهذا يطيب لي بمفة خاصة أن أهنيكم بحرارة على هذا التكريم الذي يعد تنويجا لكل ما قدمتموه من خدمات للمجتمع الدولي . وهذا الانتخاب يعني أن جمعيتنا متحضر بعون لا يقدر بثمن على يد واحد من أخلص مؤيديها ومن أفضل الشهود المبرزين على ما يعترض المنظمة من صعوبات وما يسببها من عظمة حقيقية . وبوصفكم ممثلا لبلد مقسم ، فلا شك أنكم أفضل من يدرك فظائع وعواقب النزاعات والحروب التي مزقت البشرية ، والتي لاتزال تمثل السبب الاساسي لوجود منظمة الامم المتحدة . واني أؤكد لكم ، سيدي الرئيس ، تعاون وفدي الكامل سواء في مكتب هذه الدورة الثانية والاربعين الذي تشارك زائير في عضويته ، أو أثناء فترة ولايتكم رئيسا للجمعية العامة .

كما يود وفد بلادي أن يعرب عن امتنانه لوزير خارجية بنغلاديش ، السيد هومايون رشيد شودري ، الذي أسهم اسهاما كبيرا بخبرته المعروفة ومواهبه الدبلوماسية في تنويع أعمال الجمعية العامة بالنجاح في وقت اكتنفته مصاعب جمة .

إن وفد زائير يسعده للغاية أن يشيد بالأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي أكسبته قدرته وشبابه وشجاعته سمعة الرجل الملتزم بالدفاع عن قضية منظمته . وواضح من تقريره الممتاز المعروف علينا ومن المهام الخطيرة المختلفة التي اضطلع بها بالنيابة عن هذه المنظمة أنه يعمل جاهدا ، منذ بداية ولايته الثانية ، لاعطاء هذه المنظمة الدفعة والقوة المتجددتين اللازمتين لتسيير عملها تسييرا رشيدا .

ويسانده في ذلك دبلوماسي بارز آخر ، هو السيد جوزيف فيرنر ريد ، الذي يتمتع بخصال انسانية واجتماعية رفيعة معروفة لدينا جميعا ، والمعروف لنا جميعا بدماشته ، والذي أود أن أهنئه على تعيينه في منصب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة . وأن وفد بلادي على ثقة من أن هذا الفريق الجديد سيكون فعالا للغاية . وللأمين العام أن يشق في اضطلاع بالاصلاحات الجارية من دعم زائير واسهامها .

إن المسرح الدولي ، في الوقت الذي تبدأ فيه الدورة الثانية والاربعون للجمعية العامة أعمالها ، يبدو حافلا بكثير من الصراعات وبؤر التوتر والاختلالات المختلفة الاشكال . فبعض الدول الاعضاء في هذه المنظمة تتغاضى عن الاسترشاد بالمشاكل والاهداف النبيلة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ، ولاسيما تلك المتمثلة بحفظ السلم والامن الدوليين ، وانماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب والسلمة الاقليمية للدول وتحقيق التعاون الدولي - وتدأب بسدلا من ذلك على تقديم مطالب تسبب تهديدات للسلم والامن الدوليين .

وفي الوقت ذاته ، تعاني غالبية البشرية من أعنف أزمات الجفاف والمجاعة والتعاسة والفقر .

ووفقا للاحصائيات التي نشرتها الأمم المتحدة بتاريخ ١١ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، يواجه خمسة بلايين من البشر تحديات عالمية النطاق أكثر منها وطنية ، وهو ما يبرر تبريرا وافيا مشاعر القلق التي يعرب عنها جميع الدول الاعضاء في محفلنا هذا ، الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ومن هنا فإن الأمم المتحدة ، بوصفها أمينة على القيم المعاصرة ، مطالبة أن تسعى بكل الوسائل الممكنة إلى إيجاد مناخ من الثقة والسلم والتعاون بين جميع أمم العالم .

وبعد الاحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، فإن أولى أهدافها في خلق عالم أفضل يجب أن ينال تأييد جميع الدول الأعضاء ، عن طريق التمهيم المشترك على تطبيق المادة ٢٢ من الميثاق ، التي تدعو أطراف أي نزاع يمكن أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتصوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والوساطة أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها .

وقد بذلت الجمعية العامة بالفعل في هذا المدد جهودا حميدة منذ الدورة الاستثنائية الأولى المكرمة لنزع السلاح ، المعقودة في عام ١٩٧٨ ، والتي ينبغي لجميع الدول الأعضاء في منظمتنا الاسترشاد بنتائجها المدرجة في وثيقتها الختامية وتطبيقها ، إذا كنا نريد انقاذ البشرية من خطر الدمار النووي .

إن الأمن عنصر جوهري من عناصر السلم ، يمثل تطلعا عميقا الجذور في نفوس البشر . وقد سعت دول إلى الحفاظ على أمنها بامتلاك الأسلحة ، وحافظ بعضها على بقائه بفضل حيازته لها . ولكن تكديس الأسلحة في عصرنا هذا ، ولاسيما النووية منها ، يمثل تهديدا أكبر للسلم والأمن الدوليين .

لقد كان للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح ، المعقودة في عام ١٩٨٢ ، فضل اقتراح مجموعة كاملة من التدابير الرامية إلى الإسراع في عملية نزع السلاح العام والكامل عن طريق مقترحات محددة أخذت شكل برنامج شامل لنزع السلاح .

وقد برز مؤتمر نزع السلاح الذي ينعقد في جنيف - وبلاي من بين أعضائه - نتيجة لأعداده لهذا البرنامج في ظل رئاسة دبلوماسي بارز يحمل جائزة نوبل ، هو السفير غارميا روبليس ، ممثل المكسيك .

إن النظر في البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وفقا للبند ٦٦ من جدول الأعمال - وهو البرنامج الذي قدمه مؤتمر نزع السلاح - سيؤكد الجمعية العامة من تقييم أهمية

المبادرات التي اتخذها الأعضاء الأربعون في مؤتمر نزع السلاح . وعلاوة على ذلك ، لاحظت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، في القرار ١٦٠/٢٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ والمعتمد دون تصويت ، أن النفقات العسكرية في العالم قد بلغت حدا مذهلا من الضخامة ، وأن الاتجاه العالمي مازال يسير صوب الإسراع في معسبل الزيادة السنوية في هذه النفقات .

وبالتالي فقد قررت الجمعية العامة عقد مؤتمر دولي بغية تحديد الصلة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية . وقد أكد هذا المؤتمر ، الذي عقد مؤخرا في نيويورك في الفترة من ٢٤ آب/أغسطس إلى ١١ أيلول/سبتمبر ، على تصميم المجتمع الدولي على تحقيق نزع السلاح والتنمية باعتبارهما عنصرين يعززان السلم والأمن الدوليين ويساعدان على الازدهار .

غير أن الأمرين يمثلان عمليتين متمايزتين . وتدرك الجمعية أنه لا ينبغي لأي منهما أن تبطئ نمو الأخرى أو تطورها ، لأن الأنشطة الانمائية لا يمكن أن تنتظر توافر الموارد من جراء نزع السلاح . كذلك فإن لنزع السلاح مقتضيات مستقلة عن هدف الإفراج عن الموارد من أجل التنمية . وفوق ذلك كله ، فإن شمة ترابط وثيق بين نزع السلاح والتنمية ، اللذين تجمعهما صلة متعددة الأبعاد .

لا ينبغي إذن لهذه العلاقة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية أن تشجع الدول النووية على ضمان تحقيق نزع السلاح وتنمية البلدان المتخلفة النمو ، كي تعزز بذلك السلم في العالم ؟

إن المسؤوليات الخاصة الملقة على عاتق الدول النووية تتردد على الاسماع مرارا وتكرارا ، ولا سيما المسؤوليات التي تتحملها الدولتان العظميان الرئيسيتان في الإسراع بعملية نزع السلاح النووي كيما يمكن اجراء مفاوضات من أجل التوصل سريعا الى ابرام اتفاق يحد من الأسلحة الاستراتيجية ، واعتماد تدابير لمنع نشوب حرب نووية وحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية .

وازاء هذه الخلفية ، يضم وفد بلادي صوته الى اصوات الوفود الاخرى في الاعراب عن مدى ارتياحه لاجرام الاتفاق المعقود في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ في واشنطن بين الدولتين العظميين الرئيسيتين فيما يتعلق بازالة القذائف النووية المتوسطة المدى من أوروبا . وإن هذا ليشير حقا الى تقدم ملحوظ في العملية التاريخية لنزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة .

لذلك يسود التطلع باهتمام كبير الى اجتماع القمة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين بغية ابرام الاتفاق الذي توصل اليه الآن وزيرا الخارجية .

وبالاضافة الى هذا الاتفاق ، يود وفد بلدي أن يشهد اتخاذ تدابير فعالة أخرى لحظر أو منع تحديث أسلحة التدمير الشامل الأخرى أو تصنيعها أو استخدامها . مع إيلاء أولوية كبرى لابرام اتفاق بشأن القضاء على جميع الأسلحة الكيميائية .

إن وفد بلدي على اقتناع بأن الدولتين العظميين الرئيسيتين ستتمكنان في اجتماع القمة الذي ستعقدانه من تحقيق المزيد من النتائج الملموسة في العمل صوب النزع الحقيقي للسلاح النووي .

وبهذا سندخل حقبة جديدة يسودها الانفراج والتفاؤل في علاقات الثقة بين هاتين الدولتين العظميين الرئيسيتين على نحو من شأنه أن يوجه جميع الدول صوب تخفيف حدة التوتر على المستوى الدولي ، ويوفر للدول التي لا تمتلك الأسلحة النووية ضمانات بأن هذه الأسلحة لن تستخدم .

وبينما يسود بين الدولتين العظميين الرئيسيتين مناخ يمهد لعقد الحوار ، فإن هذا ليس هو الحال للأسف فيما يتعلق بالمجتمعات العنصرية في جنوب افريقيا ، حيث لا يزال يقوم ذلك النظام المخزي الذي تعتبره الأمم المتحدة جريمة ضد الإنسانية ، وأعني به سياسة الفصل العنصري التي تقوم على التمييز العنصري وتنكر الحقوق الأساسية للغالبية السوداء من السكان ، مناقضة بذلك أبسط المبادئ الأولية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة .

إن النضال البطولي القاسي والمبرر لحر هذا النظام البغيض يعني أن الشعب الأسود في جنوب افريقيا يكسب بصورة متزايدة تعاطف بعض البيض المتحررين ، الذين

قاموا بتبادل وجهات النظر مع قادة المؤتمر الوطني الافريقي بشأن هذه المشكلة فسي
اجتماع عقد مؤخرا في دكار .

وقد أدت تعبئة جماهير العمال في الاضراب العام الذي شل حركة الهياكل
الاقتصادية للقوة البيضاء الى زيادة وعي المكافحين السود بأنهم يخوضون حربا من أجل
قضية مشروعة وعادلة .

وسواء أكانت القمة الثالثة والعشرون لرؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة
الافريقية أو قمة كويبك للناطقين بالفرنسية أو المحافل الدولية هي التي نظرت فسي
هذه الحالة ، فإنها كلها قد أدانت بالاجماع النظام العنصري لحكم الاقلية البيضاء في
جنوب افريقيا ، وطالبت بالدخول على الفور في حوار مع الممثلين الحقيقيين للشعب
الأسود بمجرد ازالة سيادة الفصل العنصري وانهاء حالة الطوارئ واطلاق سراح جميع
السجناء السياسيين ابتداء بنلسون مانديلا ورفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني
الافريقي وغيره من المنظمات السياسية في ذلك البلد .

وينطبق نفس الشيء على ناميبيا ، التي كان ينبغي أن تحمل على الاستقلال منذ
زمن بعيد ولكنها لاتزال تخضع للاحتلال غير المشروع من جانب النظام العنصري لحكم
الاقلية في جنوب افريقيا ، الذي أرسى هناك قواعد نظامه القائم على سيادة الفصل
العنصري .

إن العنف والمعاناة التي لا نهاية لها اللذين يعاني منهما شعب ناميبيا لسم
يوهنا بأي حال من عزيمة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في نضالها
الرامي الى نيل حق الناميبيين في الحرية والاستقلال .

ويود وفد بلدي أن يذكر من جديد أن تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) يظل
الاساس الصحيح الوحيد لتحقيق تسوية لمسألة ناميبيا . وغني عن البيان أن ازالة
الفصل العنصري لن يقتصر أثره على تمكين ناميبيا من استعادة استقلالها وتمكين
الغالبية السوداء في جنوب افريقيا من الانتماء الى مجتمع ديمقراطي لا يقوم على أساس
العرق ، بل انه سيضمن أيضا اعفاء الدول الافريقية المستقلة في خط المواجهة من

معاناة أعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار التي يكرر ارتكابها نظام الاقلية العنصري في جنوب افريقيا .

وفي افريقيا الوسطى ، مازال شعب تشاد يعاني من العدوان الذي تشنه دولة افريقية مجاورة ما برحت منذ عام ١٩٧٣ تتدخل في الشؤون الداخلية لتشاد وتحتل جزءا كبيرا من اراضيها وتغرض عليها حربا غشوما حصادها الموت والدمار المادي على نطاق واسع . وتتجاهل هذه الدولة الافريقية علاوة على ذلك مبدأ عدم جواز انتهاك الحدود الموروثة منذ وقت الاستقلال ، وتستخدم القوة خلافا للمبادئ المنصوص عليها في المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة . وهي ترفض أيضا أن تشارك في أية مفاوضات تفضلع بها اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن هذا الصراع . وبناء على ذلك ، يؤيد وفد بلادي دون تحفظ ادراج البند ١٤٠ في جدول أعمال الجمعية بعنوان "عدوان ليبيا على تشاد واحتلالها لها" .

ومهما كانت النتائج التي ستوصل اليها اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن هذه المسألة ، فان الجمعية العامة - بوصفها المحفل الذي يجري فيه بحث جميع الصراعات تطبقا للمادتين ٢٢ و ٢٥ من الميثاق - يتوجب عليها أن تعالج هذه المسألة بغية ايجاد تسوية سلمية لها .

وينبغي أن ينبثق من مناقشة البند ١٤٠ قرار يدين الاحتلال غير المشروع لاراضي تشاد من جانب الدولة المعتدية التي تفرض الحرب ، ويطالب بالانسحاب من تلك الاراضي الى جانب دفع تعويضات للشعب التشادي عن الخسائر التي لحقت به من جراء هذا العدوان .

وفي شمال غربي افريقيا ، لايزال الصراع دائرا فيما يتعلق بالمحاراء الغربية . ولم يندخر الأمين العام للأمم المتحدة جهدا في اجتماعاته مع قادة البلدان المعنية من أجل محاولة التوصل الى كفالة تسوية سلمية لتلك المشكلة .

وفيما يتصل بالشرق الاوسط ، فقد مضت عشرون سنة منذ اعتمد مجلس الأمن بالاجماع القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذي اعتبر في ذلك الوقت خطوة هامة صوب تسوية جميع جوانب

الصراع العربي الاسرائيلي . ورغم أن مجلس الامن والجمعية العامة قد اتخذوا منذئذ قرارات أخرى بشأن مسألة الشرق الاوسط ، إلا أنه لم يحرز أي تقدم فيها حتى الآن . ولا يزال عقد مؤتمر دولي للسلم بشأن الشرق الاوسط موضوع مشاورات يعقدها الامين العام مع جميع الاطراف المعنية ، ويتمنى له وقد بلادي فيها كل نجاح ، آملا ألا تعارض أطراف الصراع بعد الآن اجراء المفاوضات وفقا لقرار مجلس الامن ٢٢٨ (١٩٧٣) .

ذلك هو ثمن السلم في الشرق الاوسط ، لأنه يتضمن سيادة العدالة والمساواة بين جميع شعوب المنطقة . فالشعب العربي الفلسطيني ، شأنه شأن شعب اسرائيل ، يحق له أن يتمتع بوطن - وأن تكون له دولة .

أما بحث الحالة في آسيا ، فإنه يدفعني الى النظر الى الحالة السائدة في افغانستان وكمبوتشيا الديمقراطية . فقد وقع هذان البلدان ضحية لانتهاك مبادئ الاستقلال السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام السلامة الإقليمية للدول .

في رأينا أن القرار ٢٣/٤١ لا يزال صالحا لأن الفقرة ٣ من المنطوق تدعو إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية فورا من أفغانستان ، كما أن الفقرة ٤ من المنطوق تطلب إلى جميع الأطراف المعنية العمل على إيجاد حل سياسي على وجه الاستعجال وفقا لاحكام ذلك القرار ، وإيجاد الظروف اللازمة التي تمكن اللاجئين الأفغان من العودة طوعا إلى ديارهم بأمان وكرامة . ولما كانت تلك الاحكام لم تنفذ حتى الآن ، سيشارك وفد بلادي مرة أخرى في تبني مشروع قرار يكرر تلك المطالب في هذه الدورة .

وينطبق هذا نفسه على كمبوتشيا الديمقراطية التي لا تزال تحتلها قوات أجنبية . لقد عبرت الجمعية العامة بقرارها ٦/٤١ المؤرخ في ٢١ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٦ مرة أخرى عن اقتناعها بأن سحب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، واستعادة وصون استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية وكفالة حق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره هي المقومات الرئيسية لأي حل عاد ودائم للمشكلة الكمبوتشية .

وبما أنه لم تحدث تطورات مرضية في هذه المسألة منذ ذلك الوقت ، فيجب أن تضمن الاحكام نفسها في قرار تصدره هذه الدورة . وسيؤيد وفد بلادي مشروع قرار بهذا المعنى .

إن التوتر الناشئ عن تقسيم كوريا إلى دولتين لا يزال قائما ويتمثل في خط التقسيم القائم في بانمونجون . وكثيرا ما أعربت جميع الدول الأعضاء عن تقديرها للإسهام الذي قدمه شعب كل من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية إلى أعمال الأمم المتحدة ، مثلما فعلت بالنسبة إلى الإسهام الذي قدمته البلدان التي قسمت بعد الحرب العالمية الثانية .

إن التطلعات الكبيرة لهذين الشعبين وروحهما المقدامة ينبغي أن تؤدي بالجمعية العامة ومجلس الأمن إلى أن يعيدا النظر في مسألة قبول عضويتهم في هذه المنظمة على قدم المساواة مع دول أخرى مقسمة ، دون الإخلال بالمشاورات الجارية بين الطرفين بغية التوحيد .

ولا يسع وفد زائير السكوت عن مشكلة الخليج الفارسي المقلقة ، حيث لا تزال

تدور ، بين الأشقاء في البلدين غير المنحازين ، إيران والعراق ، هي حرب يتسع نطاقها باطّراد بما يجاوز حدود المنطقة . إن النزاع بين البلدين يتحول الى حرب نغطية تفحم فيها بشكل متزايد دول ترفع أعلام دول أخرى في المياه الدولية .

إن المهمة التي قام بها الأمين العام مؤخراً في الخليج الفارسي ، إعمالاً لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٥٧) ، وإن أحييت بعض الأمل في التوصل الى تسوية سلمية للنزاع ، تترك الجمعية في حيرة ويجب أن تشجع جميع الوفود على بذل مساعيها الحميدة لدى البلدان المعنية لإنهاء الحرب التي دامت ومضت على قيامها سبع سنوات .

وفي أمريكا الوسطى ، تستحق الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم من أجل تحقيق السلم والتعاون في المنطقة تشجيع جميع الدول .

بعد استعراض الحالة السياسية والمشاكل الراهنة ، ننقل الى المشاكل الاقتصادية . لقد اتسم الوضع الاقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي . فالإنتاج العالمي لم يزد إلا بنسبة ٢ في المائة في عام ١٩٨٦ مقارنة بنسبة ٣,٤ في المائة في عام ١٩٨٥ و ٤,٥ في المائة في عام ١٩٨٤ . وزاد نصيب الفرد من الإنتاج العالمي بنسبة ١ في المائة تقريباً وهذا نصف متوسط الزيادة في السبعينات .

اتسم الوضع الاقتصادي العالمي في عام ١٩٨٦ بتقلبات حادة في معدلات التبادل التجاري بسبب التقلبات التي لم يسبق لها مثيل في أسعار أهم السلع الأساسية التي تنتجها زائير ، وفي أسعار صرف العملات .

وبلغ مجموع الديون الأجنبية التي تتحملها البلدان النامية الآن ١٠٠٠ بليون دولار تقريباً ، ووصل نسبة مدفوعات خدمة الديون الى عائدات التصدير في مجموعة البلدان النامية ككل الى مستوى قياسي في عام ١٩٨٦ .

إن مدفوعات الفوائد التي تدفعها البلدان النامية لخدمة ديونها الخارجية ، والتي بلغت أكثر من ٦٥ بليوناً من الدولارات في عام ١٩٨٦ ، لا تزال تقيد قدرتها على الاستيراد والتنمية ، بينما زاد صافي الموارد المحوّلة من البلدان النامية الى

البلدان المتقدمة النمو الى حوالي ٢٤ بليوناً من الدولارات في السنة الثانية على التوالي .

هذه الصورة القائمة تكشف للمجتمع الدولي أوجه التباين المفردة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية . فما زالت هذه الأخيرة تحظى بمعدل نمو اقتصادي مريض بشكل عام .

ويرى وفد بلادي أن تنفيذ برنامج العقود الإنمائية للأمم المتحدة وبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، والقرارات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة السابع للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، يتطلب نقلاً للموارد بشكل كبير من القطاعين العام والخاص الى البلدان النامية لتمويل تنميتها ، كما يتطلب إجراء تسوية مرضية لمشكلة الديون الأجنبية الواقعة على تلك البلدان .

إن وفد بلادي يشكر جميع البلدان الدائنة ، وبخاصة كندا ، التي وافقت على إلغاء ديوننا العامة أو على إعادة جدولة بعضها .

ستعمل زائير مع ذوي النية الحسنة جميعاً على وضع سياسة حسن جوار وتعاون حقيقية ، ليس فقط مع دول وسط افريقيا لتهيئة فرص اقتصادية صالحة لشعوب المنطقة ، وإنما أيضاً مع جميع الدول التي تعمل من أجل السلم والعدالة ، لضمان انتصار التعاون الدولي .

وتشارك زائير الأمم المتحدة شواغلها بشأن صون السلم ، وهي شديدة الاخلاص لمبادئ وأعمال المنظمة التي استفادت منها كثيراً في أمور وحدتها وتعزيز استقلالها . وخير دليل على هذا الاخلاص سلوكنا الذي يتفق مع مبادئ الاحترام المتبادل بين الدول ، والمساواة في السيادة بين الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، واحترام سلامة الأراضي .

إن إجماع الذين تكلموا في هذه القاعة تأييداً للسلام دليل على إصرار جميع الدول الأعضاء بلا منازع على العيش معاً في وئام وسكينة وأمن . ويناشد وفد بلادي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تلتزم بضمان تحقيق السلام العالمي . وإنني أرجو للدورة الثانية الأربعين للجمعية العامة كل نجاح في عملها .

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالبنغالية وقدم الوفد نمائاً

بالانكليزية) : السيد الرئيس ، إنه لشعور رائع بالسعادة الفامرة أن أتمكن من مخاطبة خلف بارز مثلكم . إن تسليم المطرقة الى شخص يتمتع بهذه الخبرة كان مبعثاً لسروري وفخري . وانتخابكم شهادة على التقدير العظيم الذي تتمتعون به . إنه اعتراف في محله تماماً نظراً لإسهاماتكم العديدة في قضية السلم والتقدم والتعاون المتعدد الاطراف . إنه شرف أنتم جديرون به : اسحوا لي أن أؤكد لكم تعاون وفد بلادي الكامل معكم في اضطلاعكم بمهامكم الجسيمة .

إن بنغلاديش تقدر تقديراً عميقاً الاسهام البارز الذي يقدمه أميننا العام السيد خافيير بيريز دي كوييار لإضفاء الفاعلية على هذا الجهاز العالمي . ولقد جاءت إعادة تعيينه فترة أخرى إشادة في محلها بتفانيه والتزامه بمبادئ الأمم المتحدة ومثلها النبيلة . لقد اكتسب امتنان واحترام المجتمع الدولي كله بنهجه الانساني وتفهمه العميق للمشاكل العالمية . إننا نؤكد له استمرار تأييدنا وتعاوننا الكاملين . وإنني على ثقة من أن وكيل الامين العام لشؤون الجمعية العامة السيد جوزيف فيرنر ريد - وهو دبلوماسي قدير له شخصية ساحرة - وموظفيه ، سيكونون لكم سيدي معينا لا ينضب عندما تحتاج اليهم .

إن الأمم المتحدة ، وهي نتاج لسعيها الذي لا يكل من أجل تحقيق السلم والامن والتقدم في عصرنا ، ورمز لرغبتنا في أن نقضي الى الابد على آلام الفقر والجوع والحرب والجهل ، تمثل صرحاً راسخاً لقيم الحضارة الانسانية . وشعب بنغلاديش الذي يتكون من مائة مليون نسمة ، في ظل القيادة النشطة الجريئة للرئيس حسين محمد إرشاد يعتبر أن الامر كذلك . والوزامنا الراسخ الذي لا يحيد بهذه المنظمة يقوم على هذا الاعتقاد . ويسعدنا أن نرى علامات استعادة الثقة العالمية في هذه المنظمة . ونحن نشق في أن أسوأ الفترات قد انقضت بالنسبة "للأمل الاخير للبشرية" وان الأعوام المقبلة ستأتي بضمانات جديدة لاداء منظومة الأمم المتحدة مهامها بفعالية .

ما فتئت بنغلاديش تظطلع بدور نشط وبناء وهادف في الساحة الدولية على الرغم من الضغوط العديدة والمتنوعة التي تواجهها . وتسترشد أنشطتنا في هذا المجال

بالأهداف الأساسية لسياستنا الخارجية ، وهي : أولاً ، أن نهزز ونحمي استقلالنا وسيادتنا ، وثانياً ، أن ننمي التعاون الودي على كل من المستوى الثنائي والإقليمي والدولي ، وثالثاً ، أن نتعاون مع المجتمع العالمي في النهوض بقضية السلم والحرية والتنمية . ومن سبيل تحقيق هذه الأهداف نلتزم التزاماً صارماً بالاحترام الدقيق لمبادئ المساواة في السيادة بين جميع الأمم ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، والتسوية السلمية للنزاعات ، وحق كل أمة في أن تقرر نظامها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

تلك هي المبادئ التي تقوم عليها سياساتنا ، وتلك هي القيم التي تحدد مسلكنا الخارجي .

وبفضل الأمم المتحدة يولي المجتمع العالمي اليوم أولوية قصوى لقضية التنمية التي تعنى في أبسط أشكالها تحسين نوعية الحياة لجميع شعوب العالم وخاصة لشعوب البلدان النامية مثل بلادنا . لقد شاركت الأمم المتحدة بنشاط في عملية تنميتنا منذ إنشاء دولتنا . وتأكدت مراراً وتكراراً استجابة منظومة الأمم المتحدة لاحتياجات بلد مثل بنغلاديش . إن الأعضاء على علم بأن بلدي تعرض مؤخراً لفيضان مدمر لم يسبق له مثيل ، فُقدت فيه أرواح عديدة ، وتشرد مئات الآلاف من الأشخاص ، وجرفت المياه المحاصيل المزروعة . ونحن نشعر بالامتنان لمنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وللمجتمع الدولي ، للاستجابة التي جاءت في وقتها ، دعماً لنا وتخفيفاً عنا . ولعل الوقت قد حان لنبتكر طريقة لتوجيه قدراتها المعاصرة للتنبؤ بهذه الكوارث الطبيعية والسيطرة على المعاناة البشرية التي تسببها . وفي هذا الصدد أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى القرار الذي اتخذته في سنة ١٩٨٥ بشأن "إيجاد حل طويل الأجل وفعال للمشاكل التي تسببها الكوارث الطبيعية في بنغلاديش" (القرار ٣٣١/٤٠) . ومن المهم أن يفكر المجتمع الدولي بجدية في المشغول الرئيسي لذلك القرار الذي أصدرته منظومة الأمم المتحدة للنظر في إيجاد حل طويل الأجل وفعال لهذه المشكلة . ونحن نتطلع إلى توجيهات الأمين العام في هذا الصدد .

يجري الآن توزيع نسخ من نص بياني ، سيجد الممثلون فيها بقية ما أريد أن أقوله . وإدراكا من الضغوط المالية التي يواجهها هذا الجهاز الموقر ، ومراعاة لوقتكم الثمين ، أود أن أختتم بياني عند هذه النقطة .

السيد كلارك (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ،

أود أن أستهل كلمتي بالاعراب عن تهاني كندا وتقديرها لكم على توليكم مهام منصب رئيس الجمعية العامة لهذا العام .

منذ عام كانت الغيوم الكثيفة تخيم على الجمعية وكان يساورها الشعور بالازمة . إن الشح في موارد الأمم المتحدة المالية ، وهو في حد ذاته مسألة خطيرة ، كان أيضا من علامات القلق العميق على وجود المنظمة .

لقد دعت كندا وغيرها من أصدقاء الأمم المتحدة إلى الإصلاح . وإنني سعيد اليوم إذ ألاحظ أنه قد بدأ إصلاح جوهري . وهذه إشادة بالرجال والنساء العاملين في هذه المنظمة وشهادة على اعتراف معظم الدول بأنه من الضروري للسلم العالمي أن تكون الأمم المتحدة قوية . إن تصميم الأمم المتحدة على مد نطاق الإصلاح ليتجاوز المؤسسات الموجودة في نيويورك ويطال مؤسسات الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية في جميع أرجاء العالم قد ترك انطباعا رائعا لدينا .

لقد قامت كندا بتسديد نصيبها المقرر لعام ١٩٨٧ بالكامل وفي وقت مبكر . ونأمل أن تقوم الدول الأخرى على جناح السرعة بتسديد أنصبتها الحالية والسابقة . فعلى الذين يطالبون بإصلاحات داخلية التزام خاص ولديهم فرصة خاصة للتشجيع على القيام بها حالما تبدأ . وإن هذه القدوة الحسنة سوف تزيد الضغط على الدول الأخرى التي تتأخر دائما في تسديد أنصبتها .

وخلال العام الماضي واکب هذا الإصلاح الداخلي الحقيقي تقدم ملموس في مسائل رئيسية أخرى موضع اهتمام الأمم المتحدة . وفي بعض الأحيان حدث ذلك التقدم خارج هذه المنظمة المتعددة الأطراف - كما حدث ، على سبيل المثال ، في حالة التقدم التاريخي العظيم في مجال اتفاق الأسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وفي تزايد الضغط على الفصل العنصري من قبل دول الكومنولث ، وفي المبادرة الرامية إلى إحلال السلم والتي أخذ زمامها خمسة رؤساء من أمريكا الوسطى . بيد أنه في كثير من الحالات كان للتحرك العالمي إلى الأمام جذور راسخة هنا . وهذه الحالات جديرة بالسر .

ففيما يتعلق بالحرب التي تدور رحاها الآن بين إيران والعراق يجسد قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) إرادة سياسية وإجماعاً في مجلس الأمن يحظيان بالترحيب وتجدر الإشارة بالأمين العام على وساطته التي تحلت بالصبر والمثابرة . إن مهمة الأمين العام لسم يحالفها النجاح كما كنا نأمل جميعاً . والخطاب الذي أدلى به الرئيس الإيراني هذا الصباح لا يمكن وصفه إلا بأنه مدمر ويبعث على خيبة الأمل الكبيرة . لذلك ينبغي لمجلس الأمن أن ينعقد لاتخاذ الخطوة التالية . وتؤيد كندا تأييداً كاملاً تنفيذ الشق الثاني من القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ، أي تطبيق الجزاءات .

ويعتبر البيان الذي صدر بتوافق الآراء ، في مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني بالتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، بشأن التجارة والديون والسلع ، بشير خير لحقبة جديدة من التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . لقد كان الاونكتاد السابع مثالا لمؤتمر دولي كانت توقعاته تبعث على التشاؤم . ولكن الذين كانت تساورهم الشكوك كانوا على خطأ . فقد حققت الأمم المتحدة نجاحا كبيرا .

وقد بدأت الدورة الخاصة المعنية بأفريقيا تأتي بنتائج ملموسة ، على رغم أنه مازال هناك طريق طويل يتعين ملوكه . فالمجتمع الدولي يسلم بوضوح الآن بأن غالبية البلدان الأفريقية تبذل جهودا كبيرة لعكس مسار اقتصاداتها . ولكن المجتمع الدولي يجب أن يعترف أيضا بأن حالة الديون بالنسبة للعديد من الدول الأفريقية حالة ميئوس منها ولا بد من تناولها بطرق جديدة ومبتكرة وإلا فإن عملية برنامج الانتعاش برمتها قد تنهار .

وفي هذا السياق ، نرحب بتعيين الأمين العام للجنة الاستشارية المعنية بتدفق الموارد . وإننا نتطلع بلهفة الى تقريرها . وكما أشار توا ممثل زائير ، بلغ من اهتمام كندا بهذه المسألة أننا أعلننا في مؤتمر القمة للبلدان الناطقة بالفرنسية عن شطب الديون الانمائية الرسمية لعدة بلدان أفريقية ناطقة بالفرنسية . وفي الشهر القادم سوف نفعل الشيء نفسه في مؤتمر الكومنولث للبلدان الأفريقية الناطقة بالانكليزية .

إن لجنة برانت - لاند قد قدمت تقريراً صريحاً وواضحاً بشأن ضرورة حماية مواردنا وبيئتنا . وانطلاقاً من تلك الروح وقَّعت الدول ، في الأسبوع الماضي فسي مونتريال ، على معاهدة الأوزون للحد من ابتعاك غازات الكربون الكلوروفلوري . وقد وصفها الدكتور مصطفى طلبه ، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنها : "أول معاهدة عالمية حقاً تقدم حماية لكل كائن بشري على هذا الكوكب" .

وتعتقد حكومتنا أن معاهدة مونتريال ستكون مثلاً يحتذى به في إبرام الاتفاقيات الدولية المقبلة المتعلقة بالبيئة .

وقد أثمر المؤتمر المعني بالملحة بين نزع السلاح والتنمية الذي اختتم أعماله تواً عن إخراج وثيقة رائعة بتوافق الآراء تعتبر نزع السلاح والتنمية ضروريين للسلام الدولي . وقد جسد بصورة حية قدرة المنظمة على التوصل إلى اتفاق في مجال من أعقد المجالات .

ومن المسلم به أن منظمة الصحة العالمية تعتبر مصدراً هاماً للغاية لجميع الإحصاءات ووضع الخطط الضرورية جداً في الوقت الذي تناضل فيه البلدان لقهر وباء "الايذز" (متلازمة نقص المناعة المكتسب) المنتشر في العالم أجمع .

وقد خطت الأمم المتحدة داخلياً خطوات اجتماعية واسعة في مجال تحقيق المساواة في الحقوق للمرأة . فعلى مدى ٤١ سنة لم يكن هناك حتى امرأة واحدة تحتل منصب وكيل الأمين العام . أما الآن فهناك ثلاث نساء يشغلنهن ونحن في كندا نشعر بارتياح خاص لأن أول امرأة عينت فيه هي الكندية المرموقة ، السيدة تيريز باكي - سيفغني ، وكيل الأمين العام لشؤون الإعلام .

(تكلّم بالفرنسية)

وهناك منجزات أخرى تحققت في العام الماضي ، ألا وهي نجاح مؤتمر فيينا الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ؛ وبدء نفاذ اتفاقية مناهضة التعذيب ؛ ومشروع اتفاقية المنظمة البحرية الدولية بشأن الأمن

البحري ، وتحقيق التقدم بشأن التحقق الذي أحرزته هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة التي تفخر كندا باشتراكها فيها . كل هذا دليل على الأهمية الحيوية للأمم المتحدة وشاهد واضح على الفوائد المتتالية من الاستمرار في مواجهة مشاكل العالم سويا .

إن الهدف العظيم للأمم المتحدة يتمثل في توسيع رقعة انتشار السلم والعدالة في العالم . وفي بعض الأحيان ، كما هو في حالة الحرب بين إيران والعراق ، يصبح دورها مهما للغاية عندما تخفق جميع الجهود الأخرى . وفي حالات أخرى يمكنها أن تشجع المبادرات الإقليمية التي قد تؤدي إلى السلم حيثما تهدد أو أن تجعل الاهتمام الدولي ينصب على الظلم الذي لا بد من إزالته . وأود اليوم أن أتكلم عن مبادرة يتعين علينا تشجيعها وعن ظلم لا بد أن نضع حدا له .

ان المبادرة في جانب امريكا الوسطى ، حيث اشترك رؤساء السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس في جهد حقيقي من جانب جميع الاطراف لتسوية خلافاتهم سلميا . وقد جاءت النتيجة الايجابية المثيرة للدهشة التي حققها اجتماع قمة غواتيمالا نتيجة عوامل عديدة . وتتضمن هذه العوامل الاسس التي اُرستها كونتادورا وأفرقة الدعم التابعة لها ، والعمل التحضيري لبلدان امريكا الوسطى ، والتنازلات التي قدمت في اجتماع القمة من جانب كل من الرؤساء الخمسة . هذا الانجاز رحبنا به جميعا . لكنه يشكل الخطوة الاولى ضمن خطوات كثيرة في طريق شاق .

(واصل الكلمة بالانكليزية)

ان المعونة الكندية الى امريكا الوسطى تزداد باطراد كما يزداد تمويلنا وقبولنا للاجئين . لقد أعربنا عن رأينا بأن المشكلة الجذرية في امريكا الوسطى هي الفقر وليست الايديولوجية ، وأن الاحتياج الحقيقي هو للمساعدة الانمائية وليس للأنشطة العسكرية ، وأن التدخل من جانب دول من خارج المنطقة لن يؤدي الا الى تفاقم التوترات . وما فتئنا نؤيد مجموعة كونتادورا ، وقد قدمنا اليها الخبرة التي اكتسبها الكنديون في مجال صيانة السلم .

وبعد قمة غواتيمالا قام اثنان من المسؤولين رفيعي المستوى في حكومتنا بزيارة امريكا الوسطى لمناقشة ما يمكن أن تفعله كندا علاوة على ما تفعله الآن . وسأقوم شخصيا بزيارة المنطقة في هذا الخريف .

إن كندا تؤيد مبادرات رؤساء امريكا الوسطى . ونحن على استعداد لتوفير خبراتنا في وضع وتطوير آليات التحقق والرقابة التي يمكن أن تساعد في ارساء السلم بعد تحقيقه . ويجب أن يقوم المشتركون الحقيقيون في الصراع بحسم الخلافات فيما بينهم ، ولكن كندا على استعداد للاسهام في تلك العملية بجميع الوسائل العملية المباشرة المتاحة لنا .

ان الظلم الذي سبق أن أشرت اليه يتمثل في الفصل العنصري . وموقف كندا واضح للجميع ومسجل في المحاضر . لقد نفذنا جميع الجزاءات التي أوصى بها مؤتمر ناساو لرؤساء حكومات الكومنولث . لقد فرضنا حظرا على الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا وعلى إعادة استثمار الأرباح فيها . وحظرنا استيراد الفحم والحديد والصلب . وحظرنا تسويق السياحة والفينا الصلات الجوية مع جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك أوضحنا انه عند فشل الاجراءات الأخرى فإننا على استعداد لوقف علاقاتنا الاقتصادية والدبلوماسية مع جنوب افريقيا . ونحن نساعد ضحايا الفصل العنصري عن طريق المنح الدراسية والمعونة القانونية وأشكال المساعدة الأخرى . ونشارك بشكل كبير في تنمية دول خط المواجهة على أساس ثنائي ، وكذلك عن طريق مؤتمر التنسيق الانمائي في الجنوب الافريقي . ونحاول أن نفرض نفوذنا كلما كان ذلك فعالا من أجل زيادة الضغط ضد الفصل العنصري .

وقد اجتمع رئيس وزراء كندا برؤساء بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي في شلالات فيكتوريا في شهر شباط/فبراير الماضي ، وقمت شخصيا بزيارة الجنوب الافريقي منذ ستة أسابيع ، وهي الزيارة التي شملت اجتماعا في بريتوريا مع وزير خارجية جنوب افريقيا . وقام أوليفر تامبو بزيارة أوتوا منذ شهر واجتمع برئيس وزرائنا وبالقادة الكنديين الآخرين . وفي أوائل شهر أيلول/سبتمبر تشرفنا باستضافة مؤتمر القمة الثاني للدول الناطقة بالفرنسية في مدينة كيبيك ، وهو المؤتمر الذي أداها الفصل العنصري وأقر برنامجا للمنح الدراسية لاهباء جنوب افريقيا السود . وفي الشهر القادم ، سنستضيف في فانكوفر رؤساء حكومات الكمنولث ، وهي الأسرة الدولية التي كانت جنوب افريقيا تنتمي اليها ذات مرة .

إننا في مرحلة حاسمة من حملة القضاء على الفصل العنصري . ويجب ألا يكون هناك أي تهاون في تلك الحملة ، أو توقف في فرض الضغط ، لأن أي توقف قد يوحي بأن الفصل العنصري أمر مقبول في حين انه غير مقبول . ان الضغط ضد الفصل العنصري يجب

أن تستمر وتتصاعد والتحدي الذي يجب أن نخوضه في الأمم المتحدة وفي كل مكان آخر يتمثل في إيجاد السبل السلمية والفعالة لزيادة هذه الضغوط . ولا يكفي أن نطلب من الآخرين أن يعملوا .

وترى كندا أن العقوبات المفروضة على جنوب افريقيا ما فتئت فعالة اقتصاديا ونفسيا . وفي حين تمثل رد فعل جنوب افريقيا في زيادة القيود المفروضة على الحريات ، نجد أن هناك أعدادا متزايدة من مواطني جنوب افريقيا قد طالبوا بالاصلاح في اجتماعات عقدت في لوساكا وداكار وفي اتصالات شخصية ينبغي ان نزيد منها .

ان عدم الاستقرار في الجنوب الافريقي قرين للفصل العنصري كما انه احدى نتائجه . ومن أكثر المحاورات التي أجريتها احتداما تلك التي أجريتها مع عمال المعونة الكندية في موزامبيق الذين عبروا عن خوفهم من ان تصبح المشاريع التي يبذلونها لمساعدة الشعب هناك أهدافا للإرهابيين ، وتعرض للخطر الارواح التي يعملون من أجل تحسين معيشتها . لذلك فإن من الاجزاء الرئيسية للمهمة الصعبة في الجنوب الافريقي زيادة الاستقرار في دول خط المواجهة .

وقبل ان أختتم ملاحظاتي أود أن أحيي مرة أخرى النشاط الجديد الذي سري في عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي تجرى على الصعيد العالمي عن طريق الاعلان الهام الذي مفاده أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد اتفقا ، من حيث المبدأ ، على ازالة القذائف النووية المتوسطة المدى والقصيرة المدى . إن التخفيضات الجذرية في الأسلحة النووية كانت دائما جوهر السياسة الكندية في هذا المجال . وينبغي أن نحتفل بكون هذه هي المرة الاولى التي يمكن أن يعقد فيها اتفاق يقضي بالفعل على أسلحة نووية . وهذه مجرد الخطوة الاولى في عملية طويلة وشاقة ، لكن مع استمرار التصميم والعزيمة يمكننا ان نأمل في التحرك الى عقد اتفاقات بشأن الأسلحة الاستراتيجية والأسلحة الكيميائية والأسلحة التقليدية والحظر الشامل للتجارب .

لقد بدأت كلامي بالتحدث عن مناخ الازمة الذي كان سائدا بدرجة كبيرة جدا عند اجتماعنا في العام الماضي . واليوم علينا بالتاكيد ان نستمد الرضا من مناخ الامل الذي يحيط بنا : الامل بسبب الاعتراف على المعيين الدولي والاقليمي بأن العالم السلمي الامن ذو فائدة عالمية وجدير بسعيينا الدؤوب ؛ الامل لان العلل الاجتماعية والاقتصادية التي تحيق بنا تعالج بطريقة فعالة ؛ وأخيرا الامل لان هذه المنظمة ، منظمنا ، الامم المتحدة تعيد تأكيد قدرتها على الاضطلاع بالدور المركزي الذي وضعت وصممت من أجله لمعالجة كل العلل التي لاتزال تحيق بالمجتمع الدولي . ان جدول أعمال الامم المتحدة يتسع نطاقه أمامنا - افغانستان ، كمبوتشيا ، قبرص ، السلم في الشرق الاوسط بين اسرائيل والدول العربية ، وضع نهاية للارهاب ، الكفاح البشري لاستئصال الجوع والارهاب . ولسبب ما أشعر كما لو كنا هذا العام أقرب من العام الماضي من معالجة جدول أعمالنا .

السيد مالميركا - بيولي (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : السيد

الرئيس ، يعرب وفدي عن آخر تهانيه لكم ، وأنتم ممثل بارز للجمهورية الديمقراطية الألمانية ، حمن السلم والاشتراكية في اوروبا ، بمناسبة توليكم رئاسة هذه الدورة الهامة الثانية والاربعين للجمعية العامة .

لقد استمعنا جميعا بارتياح بالغ الى النتائج الايجابية للمحادثات التي عقدت في واشنطن بين وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الرفيق ادوارد شفاردنادزي ووزير خارجية الولايات المتحدة والسيد جورج شوتلز . ان التقدم الذي احرز صوب إبرام اتفاق حول حظر القذائف المتوسطة والقصيرة المدى بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية جدير بأصدق تمنياتنا . وهو يعتبر نتيجة جهود بذلها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لعدة سنوات - وخاصة من خلال مبادرات الأمين العام للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، الرفيق ميخائيل غورباتشوف ، وجهود القوى المحبة للسلم لوقف سباق التسلح وتجنب مخاطر المواجهة النووية .

لقد انقضى وقت طويل منذ توقيع آخر اتفاق لنزع السلاح ، واننا نتطلع الى استكمال الاتفاق الذي ذكرته توا ، في وقت ، مبكر حتى تفتح الباب لعملية تنهي سباق التسلح لصالح السلم والحياة .

ان الاجتماع الذي عقد في جمهورية المانيا الاتحادية بين رئيس مجلس الدولة والوزراء للجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الرفيق اريك هونكر ومستشار جمهورية المانيا الاتحادية ، السيد هلموت كول ، يعتبر تعبيرا ذا معنى عن لحظة أمل جديدة في علاقاتنا الدولية ، وعن رغبة في بدء اتجاه جديد صوب الحوار والتفاهم والتعاون . لقد آن الاوان لدفع المفاوضات قدما لحل الصراعات والنزاعات التي مادت في السنوات الاخيرة وخلقت بؤر توتر خطيرة تهدد مستقبل البشرية .

ومن المحزن أنه بعد بضعة أيام تحتفل قارتنا امريكا بالذكرى العشرين لوفاة أحد أبنائها البارزين ، الذي حظي شعب كوبا باعتباره واحدا من أفضل أبنائه ، والذي لا نزال نستفيد من تراث أفكاره وأعماله . وأود أن أستعيد الفقرة التالية من البيان

الممتاز الذي القاه القائد ارنيستو تشي غيفارا في دورة الجمعية العامة منذ ٢٢ سنة .

"اننا ندرك ان الجمعية العامة اليوم ليست في مركز يمكنها من ان تطلب تفسيراً ... للأفعال ، ولكن ينبغي ان نوضح بجلاء ان حكومة الولايات المتحدة ليست حامية للحرية ، ولكنها على العكس تُديم استغلال وقمع كثير من شعوب العالم وكثير من مواطنيها هي" . (المحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، الجلسة ١٢٩٩ ، الفقرة ١٣٥) .

لقد كان هذا القول وليد عصره ، والواقع ان اتجاهات سياسات حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة - وهي رغم تأرجحها واحدة من حيث الجوهر - لم تختلف بأي حال عما جاء في هذا التعريف الذي أصبح أكثر انطباقاً على الواقع في السنوات الأخيرة .

وفيما بين ١٩٨١ و ١٩٨٥ لجأت حكومة الولايات المتحدة الحالية ، في منعطف تاريخي معين ، الى تنفيذ سياسة عدوانية ووحشية تستهدف فرض قيم امبريالية فئات وانها عن طريق استعمال القوة والتهديد باستعمالها وعرقلة عملية المفاوضات ومن ثم تمنع احراز تقدم في اتفاقات نزع السلاح وحل المشكلات الاقليمية بفرض واضح وهو فرض تفوقها وهيمنتها العسكرية على المجتمع الاشتراكي .

وقد نفذ ريغان برنامج سانتا في نصار وروحا ، بطريقة فريدة وصارمة ، جديرة بأن تتبع في تحقيق غايات أفضل . ولا شك ان برنامج سانتا في لايار/مايو ١٩٨٠ يمثل فلسفة النهب وتوسيع ما يسمى بمناطق النفوذ وسيادة القوة في العلاقات الدولية . وقد اتضح الاثر المباشر لهذه السياسة في سباق التسلح . ففيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦ تضاعفت الميزانية العسكرية للولايات المتحدة . ومن حيث الجوهر تعلن وثيقة سانتا في ان "الحرب وليس السلم هي قاعدة العلاقات الدولية" ، وان "الانفراج هو الموت" وان الولايات المتحدة لا ينبغي ان تكافح للإبقاء على الوضع الراهن بل عليها على العكس ان تكافح لتحسين مركزها النسبي في جميع مناطق النفوذ .

وبدا ريغان - محوطا بهالة نجاح ظاهرية اذ حصل على ٢٦,٧ في المائة من الاصوات في الولايات المتحدة ، وقد أسكرته القوة وتطلعه الى الاضطلاع بدور رائد في

التاريخ - يشن حملة خرقاء عفا عليها أكثر من حقا وتفاضى عنها حلفاؤه الرئيسيون أو دعموها . فنقضت أو رفضت اتفاقات هامة تم التوصل اليها نتيجة للمشاورة والشبكات والواقعية في مواجهة الحالة الدولية ومثال ذلك اتفاقيات سولت الثانية الهامة . وازدادت التوترات في العلاقات الدولية ، مما أدى الى زيادة اشتعال نيران مختلف الصراعات الدولية . وأعلن ريفان وامتدح تحالفه مع الانظمة الدكتاتورية ومع مؤيدي أخط القضايا شأنها في الجنوب الافريقي والشرق الأوسط وفي امريكا الوسطى والكاريببي وفي الجزء الجنوبي من القارة الامريكية . وبهذا توقف عن توجيه أي انتقادات وادانات لانتهاكات حقوق الانسان التي يرتكبها حلفاؤه للبقاء على تحالف يخلو من أي قيم أو مبادئ .

كان كل من يرفع السلاح ضد استقلال الشعوب يحظى بتأييد الولايات المتحدة وكلما رفعت راية الاستقلال والعدالة الاجتماعية حاولت الولايات المتحدة تنكسيها . وبالتالي فقد زادت من عدوانها على نيكاراغوا وتهديداتها لكوبا ودعمها للمهاينة في الشرق الأوسط ، وكذلك تضامننا الوثيق مع العنصريين في بريتوريا ومع مافيمبي وعمابات رينامو في أنغولا وموزامبيق . وانضمت الى الامبرياليين البريطانيين في الاحتلال العسكري لجزر مالغيناس - مما أفقد معاهدة ريو مصداقيتها - وقامت بغزو جزيرة غرينادا الصغيرة بأحدث اساليب القرمصة التي تتبعها . وفي تلك الفترة ، تم غزو اسرائيل للبنان وحصار بيروت ، واغتيل عدد كبير من القادة الدوليين البارزين ، مثل انديرا غاندي وأولوف بالمه ، ومنى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في وقت قصير للغاية بفقدان أبرز قادة الدولة وزعماء الحزب ، وهم الرفاق ليونيد بريجينيف وخليفاه أندروبوف وتشرنينكو . ولم تنعقد مؤتمرات القمة لحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية حسبما كان مخططا لها .

وحاولت حكومة ريفان - وقد أسكرتها نشوة النصر وأغمضت عينيها وصمت آذانها دون الحقائق العالمية - أن تثبت أنه "في الحرب ليس هناك بديل عن النصر" تمشيا مع وجهة نظر السيد ريفان وهي أن الخطأ في حرب فييت نام ليس هو شنّها ولكن خسارتها .

وقد واجه هذا التباهي بالنصر عقبات كبيرة في نهاية ١٩٨٦ ، عندما عانى ريغن من هزائم خطيرة داخل وخارج الولايات المتحدة هزت من مصداقيته المشكوك فيها من قبل كما أوهنت قوته التي لا شك فيها . وفي بداية تشرين الأول/أكتوبر عانى أكبر نكسة في سياسته الخارجية - سرعان ما تلتها نكسة أكبر - عندما قام مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، وكان الأخير لا تزال تسيطر عليه أغلبية جمهورية ، برفض حق النقض الرئاسي فيما يتعلق بفرض الجزاءات الاقتصادية على جنوب افريقيا . وكان مبعث هذا النقض أكذوبة "الارتباط البناء" أو "الدبلوماسية الممتدة" ، التي أعلنها ريغان . وفي الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر ، استعاد الديمقراطيون الأغلبية في مجلس الشيوخ وعززوا سيطرتهم على مجلس النواب ، رغم جهود ريغان الشخصية وسفره ٤٠ ٠٠٠ كيلومتر وزيارته لـ ١٨ ولاية . وتوافقت هذه الهزيمة الكبيرة مع عجز كبير في الميزانية وفي الميزان التجاري والتنبؤات بكساد اقتصادي مقبل . وفي تشرين الثاني/نوفمبر انفجرت قنبلة النفايات التي أطلق عليها اسم ايران غيت وكونترا غيت انفجارا دوى بعنف وحشي . ولم نشهد بعد الفصل الأخير من هذه المهزلة المأساوية .

وفي نفس الوقت ، كانت تجرى عمليات وتطورات سياسية كبرى تستهدف تخفيف حدة التوترات الدولية وبدء مرحلة جديدة من التفاهم بين الدول - رغم أن كثيرا من تلك العمليات بدأ منذ سنوات مضت ، ووجد بعضها أذنا صاغية في الجمعية العامة . ولنذكر ببعض هذه العلامات البارزة .

تكلم الرفيق فيدل كاسترو ، أمام الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، بوصفه رئيسا لحركة بلدان عدم الانحياز وبالنسبة عنها ، وقدم كل المطالب الهامة للعالم النامي . وقد قال في ذلك الوقت :

"... إن التبادل غير المتكافئ يلحق الخراب والدمار والفقر بشعوبنا ولا بد من وضع حد له . وإن التضخم - الذي يصدر إلينا - يلحق الخراب بشعوبنا وينبغي وقفه . إن نظام الحماية يصيب شعوبنا بالخراب والدمار ويجب إيقافه أيضا . إن الاختلال القائم فيما يتعلق باستغلال الشروات البحرية تعسفي ويجب أن نعمل على القضاء عليه . إن المصادر المالية التي تتلقاها البلدان

النامية ليست بكافية وينبغي مضاعفتها . وان الاسراف على التسليح أمر غير رشيد فيجب أن يتوقف وأن تتركّس الأموال المتوفرة من أجل تمويل التنمية . ان النظام النقدي السائد اليوم يعاني من الافلاس ويجب العمل على استبداله . كما أن ديون البلدان الأقل نموا والبلدان ذات الوضع السيئ لا يمكن تحملها ولا تجد لها حلا ، ولذلك يجب التنازل عنها . كما أن المديونية الخارجية تسحق بقیة البلدان النامية اقتصاديا ولذا ينبغي العمل على التخفيف من آثاريها . ان الفجوات الاقتصادية الموجودة بين البلدان النامية وبين البلدان التي تسعى من أجل التقدم تتسع بدلا من أن تنكمش ويجب اغلاق هذه الفجوات ... " .

(A/34/PV.31 ، ص ٤٢)

لقد انقضت ثمانية أعوام منذ ذلك الوقت . والشئ الوحيد الذي تغيّر هو زيادة حدة عدم التكافؤ في معدلات التبادل غير المتكافئة ، والضرر الذي لحق بشعوبنا نتيجة للتضخم والحمائية ازداد سوءا ، كما أن عدم التوازن في استغلال موارد البحار قد أسيء استعماله ، وتلاشى تخصيص الموارد المالية ، وهي موارد غير كافية الى حد كبير ، وما زال نظام النقد الدولي مغلسا ، وتجاوزت ديون أقل البلدان نموا حدود الرشاد ، وببساطة أصبح سدادها متعذرا . وباختصار إن الفجوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تزداد اتساعا وأصبح من المتعذر رآبها .

عندما أنشئت مجموعة كونتادورا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ كانت بمثابة نسمة أمل وسط عاصفة امبريالية . وكان هدفها الاسهام في وضع حل سلمي سياسي يتفاوض عليه لنزاع امريكا الوسطى . وانضمت اليها فيما بعد مجموعة دعم كونتادورا كما تعززت حديثا باتفاقات اسكويبولاس الثانية الهامة .

في آذار/مارس ١٩٨٣ ، انعقد مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز السابع في نيودلهي . وقد وجه ذلك المؤتمر رسالة واضحة واتخذ موقفا حازما مناهضا للامبريالية والاستعمار والمهيونية والعنصرية والفصل العنصري ، وكان هذا الموقف لصالح السلم والحلول السلمية التي يتفاوض عليها لحل النزاعات الدولية ، كان مناهضا لسباق التسلح وسياسة القوة ومؤيدا للنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وفي آذار/مارس أيضا ، ولكن آذار/مارس ١٩٨٥ ، انتخب ميخائيل غوباتشوف أمينا عاما للحزب الشيوعي السوفياتي . وقد قدم للمجتمع الاشتراكي في ذلك البلد العظيم أفكارا جديدة وموقفا منطقيا وديناميكيا في عالم اليوم ، كما استحدث طرقا ونهجاً جديدة لتطبيق المبادئ السوفياتية تطبيقا بناء فيما يتعلق بالسلم ونزع السلاح والتعايش المشترك في ظل الظروف الراهنة .

وفي القريب العاجل يشعر العالم بتأثير المقترحات الملموسة التي تستهدف نزع السلاح واقامة مناخ من الانفراج ووضع ضمانات دولية وتوفير الامن - وبعبارة أخرى ، أحس العالم بوجود مناخ من التعايش السلمي . ومن بين هذه المقترحات مقترحات فلاديميرستوك ووقف التجارب الاختياري من جانب واحد في آب/اغسطس ١٩٨٥ ، الذي وُضع في

اجتماع ريكافيك في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ حيث اقترح الرفيق ميخائيل غورباتشوف ، من بين عدة افكار هامة اخرى ، العمل على وضع مسودة للاتفاق تستهدف تخفيض الاسلحة الاستراتيجية بنسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة على أن تتم ازالة تلك الاسلحة ازالة تامة خلال هذا القرن .

إلا أن عناد ريغان في محاولة للإبقاء على مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، التي تشتمل على اجراء بحوث وتجارب في الفضاء الخارجي وتفتح عهدا جديدا في سباق التسلح ، أحبطت احتمالات التوصل الى اتفاق في ذلك الاجتماع التاريخي . ولكن لا ينبغي لنا أن نتشائم . فقد أثبت اجتماع ريكافيك ، في هذا الوقت الحرج بالنسبة للبشرية ، أن الحوار ممكن وضروري وأنه يفتح الباب أمام حوار منطقي يؤدي الى الاتفاق لا يستهدف من ورائه أي جانب أن يحقق تفوقا عسكريا على الجانب الآخر .

وفي حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، أصدرت محكمة العدل الدولية قرارا لصالح انتهاء الأنشطة العسكرية ضد نيكاراغوا .

وامتؤنف مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية وانتقلت رئاسة منظمة الوحدة الافريقية من عبده ضيوف ، الرئيس السنغالي الذي كان رئيسا للمنظمة عام ١٩٨٥ ، الى دينيس ساسو - نجوسو ، رئيس الكونغو ، حيث ترأس المنظمة عام ١٩٨٦ ، وانتقلت الرئاسة مؤخرا الى السيد كينيث كاوندا ، رئيس زامبيا ، وهو الرئيس الحالي لتلك المنظمة المرموقة .

وفي ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ أكد مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز الثامن ، الذي انعقد في زمبابوي ، على تمامك مبادئ الحركة في الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية ، بما في ذلك الصهيونية ، والفصل العنصري . وقد شكل مؤتمر القمة ، الذي انعقد في بلد مجاور لنظام بريتوريا العنصري ، تعبيرا غير عادي عن الارادة الدولية لاستئصال الفصل العنصري وتحقيق استقلال ناميبيا . كما أعطى قوة دفع جديدة للكفاح من أجل السلم والامن الدوليين ووضع نظام اقتصادي دولي جديد ، ومن أجل نزاع السلاح والتنمية في بلدان العالم الثالث .

ومنذ مؤتمر قمة هراي واصلت بلدان حركة عدم الانحياز بذل نشاط مكثف مُركّزة على المواضيع ذات الأهمية القصوى وأسباب التوتر ، وهي على وجه التحديد : رسالة السلم التي وجهها رؤساء الدول أو الحكومات الى الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيياتي ، الرفيق ميخائيل غورباتشوف ، وارسال رسالة مماثلة الى حكومة الولايات المتحدة ، اجتماع نيودلهي لرؤساء دول أو حكومات لجنة صندوق افريقيا والنداء الذي وجهه الاجتماع لتقديم الدعم القوي لكفاح دول خط المواجهة وحركات التحرر في الجنوب الافريقي ، قرار الاجتماع الاستثنائي الذي عقده مكتب التنسيق بشأن الحالة في امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، الزيارة التي قام بها وزير خارجية زمبابوي مؤخرًا لنيكاراغوا أثناء اجتماع وزراء خارجية مجموعة كونتادورا ومجموعة الدعم ، وذلك بغية تكرار الاعراب عن التضامن معها وتأييد الحل السلمي للنزاع في امريكا الوسطى وشجب عدوان الولايات المتحدة وتدخلها في المنطقة ، التضامن الذي عبّر عنه في اجتماع لجنة التسعة المعنية بفلسطين مع نضال الشعب الفلسطيني لممارسة حقوقه واقامة دولة مستقلة على أرضه ، والنداء لعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط في وقت مبكر ، واجتماع بريوني لدول البحر الابيض المتوسط غير المنحازة والنداء الذي وجهه المؤتمر لتعزيز التعاون والسلم في المنطقة .

وفي حزيران/يونيه ١٩٨٧ اعتمد المؤتمر الوزاري الاستثنائي لبلدان عدم الانحياز بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب إعلان بيونغيانغ وخطة عمل للتعاون الاقتصادي ، وفي نفس الوقت ، أيد مؤتمر وزراء الاعلام المنعقد في هراي اقامة نظام جديد للعلام .

وفي ٧ آب/اغسطس وقع رؤساء بلدان امريكا الوسطى الخمسة اتفاقات اسكوبيو-ولام الثانية التاريخية بإرادة واضحة للبحث عن السلم في المنطقة .

وفي الفترة ما بين ١٩٨١ و ١٩٨٦ - وكدليل على رفض الدول لسياسة القوة التي تتبعها الولايات المتحدة - أظهرت انماط التصويت في جميع المجموعات الاقليمية في الامم المتحدة تناقضا في التوافق مع تصويت الولايات المتحدة . فقد تناقص عدد الدول الاعضاء التي يتوافق تصويتها مع تصويت الولايات المتحدة في أكثر من ٦٠ في المائة من

الحالات الى اقل من النصف . اي لم يموت في عام ١٩٨٦ الى جانب الولايات المتحدة فسي أكثر من ٦٠ في المائة من الحالات سوى نصف تلك البلدان التي صوتت إلى جانبها بنفس الكيفية في عام ١٩٨٠ - وكان هذا العدد قليلا . وعلاوة على ذلك لم يصوت الى جانب الولايات المتحدة في أكثر من ٦٠ في المائة في الدورة الحادية والاربعين سوى عشرة بلدان .

إن تدهور الأحوال المعيشية لشعوب العالم الثالث واضمحلال اقتصاداتها وتفاوت معدلات التبادل التجاري في بلدان العالم الصناعي الغربي تزداد حدة . وحالة الاقتصاد الدولي ، لاسيما حالة اقتصاد بلدان العالم الثالث أصبحت لا تطاق . إن انخفاض أسعار السلع الأساسية الرئيسية ، والتدابير الحمائية التي تفرضها البلدان الصناعية ذات الصناعات المتقدمة وزيادة الديون الخارجية وأسعار الفائدة ، وتقليص التمويل الخارجي والقيود التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الاقتراض ، بما في ذلك الاشراف على السياسات المحلية للبلدان المستفيدة - كل هذا يرسم صورة قاتمة لمستقبل البلدان النامية .

كما أن سباق التسلح المتسارع قد زاد من قتامة الصورة الاقتصادية المأساوية ومن حدة فقر البلدان النامية .

في أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر عُقد المؤتمر الدولي المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية . وقد شدد المشاركون على الحاجة إلى التماس حل لهذه الحالة الحرجة . وإن القول بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دون تنمية إنما هو ، كما قال ديكارت ، حقيقة بديهية لا يمكن تجاهلها . وترحب كوبا بالنتائج الايجابية لذلك المؤتمر - مع أنه تميز بغياب الولايات المتحدة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن سباق التسلح . إن المؤتمر ما زال منهمكا في عملية تفاوض معقدة وحساسة وبناءة يسود فيها الاعتراف والربط الحتمي بين نزع السلاح والتنمية وبين الحاجة الملحة لتكريس الموارد التي يفرج عنها نتيجة لنزع السلاح للتنمية فورا .

في السنوات الأخيرة شنت شعوبنا كفاحاً هائلاً ضد عبء الديون الخارجية الذي لا يطاق . وقد شجب القائد فيدل كاسترو على وجه الخصوص بشجاعة وحسم على معيد دولسي تلك الحالة . وبرهن بموضوعية لا تدحض على أن الدين الخارجي لا يمكن سداًه أن شطب ذلك الدين ليس كافياً لتخليص شعوبنا من التعاسة ما لم يقترن ذلك بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبالعلاقة الضرورية بين الدين ونزع السلاح .

لقد عقد العديد من الاجتماعات التي حضرها آلاف المندوبين من أغلب ممثلي قطاعات أمريكا اللاتينية والكاريبي في هافانا في السنوات الأخيرة بغرض النظر في مشكلة الديون الخارجية ومناقشتها بقوة وشجاعة . فالاقتصاديون ، والقانونيون ، والعمال ، والطلاب ، والصحفيون ، والنساء ، والعسكريون ، والقساوسة ، والفلاحون ، ورجال الدولة ، والشخصيات البارزة في ميادين الفن والعلوم شاركوا بمعرفة عميقة بواقع أمريكا اللاتينية والعناصر الفاعلة التي تتحملها منطقتها في هذه الاجتماعات التي عقدت في ضوء أوجه الإجحاف التاريخية التي تراكمت نتيجة لقرون من الاستغلال الامبريالي ، والاستعماري والاستعماري الجديد .

يوضح هذا الملخص الموجز أنه وإن كان عدد من الأحداث الهامة على نحو خاص لم يقع ، فهناك ما يدعو إلى التفاؤل . إن قوة الدفع الناجمة لإدارة ريفان على ما يبدو قد توقفت وأخذت في التراجع ، كما تعززت الأنشطة المثمرة للمنظمات الدولية الهامة ، وهناك بوادر على أن مناخ التفاوض يسود في أوروبا وأمريكا الوسطى والجنوب الأفريقي وأفغانستان وجنوب شرقي آسيا . وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا للبقاء على هذا الزخم . ينبغي أن تسهم الأمم المتحدة بكل نفوذها لتحقيق السلم والحلول السياسية للنزاعات والخلافات بين الأمم . وإن الجهود التي يبذلها الأمين العام خافيير بيريز دي كوبيار للمساهمة في وضع حد لحرب الأشقاء بين العراق وإيران أمثلة جيدة على هذا .

ويواجه العالم مأزق السلم والحرب . وليس من حقنا أن نتجاهل صرخات شعوبنا ، يجب أن نُعد أنفسنا للعيش في سلم . وعلينا أن نقيم آليات تلهم وتضمن الثقة بين الشعوب ، والأمن بين الدول ، والتعايش السلمي المثمر فيما بين الأمم . علينا أن نرسي أسس علاقات مستقبلية حتى لا تعيش أجيال القرن الحادي والعشرين خجلة من تراش آباءها .

منذ خمسة وعشرين عاما كان العالم على شفا حرب نووية . وبعد ذلك بربع قرن ورغم الحصار الاقتصادي الشديد المفروض علينا من جانب الامبريالية وعلى الرغم من كل

أشكال العدوان بما في ذلك محاولات اغتيال قادتنا وبالرغم من الموارد الهائلة المستخدمة ضد كوبا كانت ثورتنا وستظل حصنا منيعا لكرامة أمريكا اللاتينية وملايتها وقوتها .

عندما يحجب أكبر مساهم في الأمم المتحدة أنصته ولا يفي بالتزاماته بحجة الخلافات بين السلطات التنفيذية والتشريعية فإنما يحاول في الحقيقة فرض مصالحه على الأمم المتحدة بما يلحق الضرر بمصلحة الأغلبية الساحقة لأعضاء المنظمة . وفي ظل هذه الظروف فإن قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤١ لا يمكن تنفيذه . يجب أن نطالب الولايات المتحدة بالتوقف عن سياسة الشح هذه .

وليس شمة شك في أن سياسة القوة والابتزاز هذه لم تنجح بفضل وحدة وتماسك البلدان المستقلة ذات الكرامة بما يسمح لنا بالقول إن التعددية - التي تشكل الأمم المتحدة رمزا لها - لا تزال توضح بزخم جدير بالثناء مواقفنا وحقوقنا ومطالبنا في السعي من أجل عالم خلو من الحرب يتسم بالمساواة والسلام العادل للجميع .

ونحن نرحب اليوم بإدارة التفاوض التي أعرب عنها رؤساء أمريكا الوسطى الخمسة كما تتضح في اتفاقات اسكويبولاس الثانية حتى في مواجهة المقاومة التي تبديها دوائر معينة في إدارة الولايات المتحدة الحالية التي تحاول أن تبقى على العدوان والحصار وزعزعة الاستقرار ضد حكومة نيكاراغوا الشرعية .

وتعتبر كوبا الموقف المستقل للبلدان الموقعة على اتفاق غواتيمالا حدثا جديدا في تاريخ المنطقة . إن الجهود الهائلة التي بذلتها مجموعة كونتادورا ومجموعة الدعم عبر السنوات سعيًا لإيجاد حل أمريكي لاتيني للأزمة الخطيرة في أمريكا الوسطى قد أسهم إسهاما كبيرا في ذلك .

يجب أن نوحّد جهودنا وأن نتخذ إجراءات ملموسة لكي نحقق تنفيذ هذه الاتفاقات الهامة وأن نعقد العزم على اعتماد تدابير ضرورية لإعادة الهيكلة الاقتصادية لبلدان أمريكا الوسطى . ويجب أن نواصل دعم جهود مجموعة كونتادورا ومجموعة الدعم خدمة للسلم في أمريكا الوسطى .

إن لنيكاراغوا الحق في العيش في سلم ومن حقها أن تمارس حقها السيادي في اختيار البدائل التي تعتبرها أكثر ملاءمة للوفاء باحتياجاتها الوطنية . ويجب أن نؤيد أولئك الذين يكافحون من أجل الحرية والكرامة في السلفادور وفي كل أجراء القارة حيث تنتشر أفكار بوليفار ومارتي وخواريز من جديد على نحو متزايد .

إن سجل هذه السنوات يؤكد من جديد أن وحدة المشاكل وشدتها ووعينا بها وقوتنا على معالجتها بنجاح حقيقة لا يمكن إنكارها . واليوم يمكننا أن نؤكد أن سياسة المواجهة تتعرض لنكسات خطيرة ونشهد تيارات تفاوضية معينة تحزن تقدما وإن كان بطيئا . وهذا يشهد أن شعوبنا قادرة على جعل أمانها في السلم تسود .

إننا نرحب بجهود التفاوض مثل العملية الرامية إلى تحقيق إزالة القذائف متوسطة المدى في أوروبا ، وخطة المصالحة الوطنية التي تقوم بها حكومة أفغانستان والاتصالات التي تجريها مع الأمين العام للأمم المتحدة بحثا عن حل عادل ومنصف يضمن السلم والأمن في المنطقة .

وتعمل شعوب الهند الصينية في جنوب شرقي آسيا جاهدة للتوصل إلى صيغ تفضي إلى عملية سلمية عن طريق التفاوض تفيد المنطقة بكاملها عن طريق الحوار البناء والمرن .

إننا نؤيد سياسة المصالحة الوطنية التي وضعتها جمهورية كمبوتشيا الشعبية سعيا من أجل سلم شعبها بأكمله دون التمييز بين الطبقات أو الأيديولوجيات أو الأعراق أو الأديان .

وفيما يتعلق بالجنوب الأفريقي أعربت كوبا وأنغولا في هافانا في ١ آب/أغسطس عن رغبتهما في جعل موقفهما المشترك مرنا على أساس مبادئ إعلان تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ومرفقه بغية تشجيع الهدف البناء للتوصل إلى اتفاق عادل ومشرف يؤدي إلى تحقيق استقلال ناميبيا وأمن أنغولا وسلم كافة الدول في الجنوب الأفريقي .

وستواصل كوبا موقفها المتسم بالدعم الأممي لجمهورية أنغولا الشعبية والتضامن مع حكومتها وفقا للاتفاقات الموقعة مع حكومة تلك الأمة الشقيقة . وستسهم كوبا في

الحفاظ على الاستقرار ومنع أي عدوان ضد جمهورية أنغولا الشعبية واستعمل بطريقة نشطة وفعالة من أجل السلام الحقيقي في المنطقة . ومن المهم لبلوغ هذا الهدف استقلال ناميبيا في ظل قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثلها الشرعي والوحيد والقضاء على نظام الفصل العنصري المشين .

يجب أن نضاعف جهودنا وأن نقدم تضامننا لشعب جنوب افريقيا من أجل القضاء الكامل على الفصل العنصري ، ولشعب بورتوريكو لتحقيق حريته واستقلاله ، ولعقد مؤتمر السلم بشأن الشرق الاوسط بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، ولحل النزاع الطويل والدموي المتعلق بالاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما في ذلك إقامة دولته . ولن يكون هناك حل للنزاع في الشرق الاوسط ما لم تحل المشكلة الفلسطينية تحت قيادة ممثلها الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية . وينبغي أن نستمر في دعم القضية العادلة للشعب اللبناني من أجل سلمه ووحدته الوطنية وأمن شعبه واحترام سلامته الاقليمية ومركزه غير المنحاز . وإننا نؤيد المطالبة بانسحاب القوات والادارة المغربية من اقليم الصحراء الغربية كشرط أساسي لإجراء استفتاء يقرر مصير الشعب الصحراوي ، وندعم سيادة الأرجنتين على جزر مالفيناس ، وتطلع جزر القمر لاستعادة سيادتها على جزيرة مايوت ، وعودة حقوق مدغشقر على الجزر الملغاشية غلوريوز وخوان دي نونا ويوربا وباساس دا إنديا . وينبغي أن نقدم دعماً الراسخ والنشط لشعب قبرص ، البلد غير المنحاز الذي يكافح دفاعاً عن استقلاله ووحدته الوطنية وسيادته وسلامته الاقليمية . ونؤيد المبادرات الرامية الى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة يؤدي الى إحراز تقدم صوب إيجاد حل للحالة التي تهدد بالخطر الآن سلامتها الاقليمية ووجودها الوطني .

ويتطلب المحيط الهندي ارادة أقوى من جانب الدول المسؤولة عن عسكرته بغية عكس سياستها المشينة . وفي الوقت نفسه يجب أن نواصل بذل الجهود من أجل التحقيق المبكر للرغبة في تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم . وتناقض مع جهودنا المستمرة لمنع عسكرة المحيط الهندي نشهد بشيء من الذهول انتشار القوات العسكرية

في الخليج الفارسي بما يعرض أمنه للخطر ويفرض تهديدا خطيرا على الأمن والسلم في المنطقة وفي العالم أجمع . فلنزد من مطالباتنا بإزالة الوجود العسكري من تلك المنطقة الحساسة .

ويجب أن نذكر بالحالة السائدة في جزر المحيط الهادئ المشمولة بالوصاية حيث سعت حكومة الولايات المتحدة بطريقة استبدادية ومنفردة غير مشروعة إلى توطيد وإدامة وجودها الاستعماري .

وإننا ندين المحاولات التي ترمي إلى منع استقلال وسيادة ما يسمى بميكرونيزيا .

ونحن نؤكد من جديد تأييدنا القاطع لمطلب بوليفيا المشروع في استعادة منفذ مفيد ومباشر على المحيط الهادئ وتمتعها بالسيادة الكاملة عليه . وندين غياب الارادة من جانب النظام الشيلي للاستمرار في المفاوضات التي بدأت بين الحكومتين والتي تستهدف التوصل الى حل عادل .

ونطالب بالامتنال الدقيق لمعاهدة تورينوز - كارتر لعام ١٩٧٧ الخاصة بقناة بنما ، ونرفض المناورات التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة لخرق تلك المعاهدة وإدامة سيطرتها ووجودها العسكري في ذلك البرزخ .

كما نؤكد من جديد تضامننا الراسخ مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الشقيقة التي تناضل ببسالة لتحقيق رغبة شعبها في إعادة توحيد أراضيها سلميا وانسحاب قوات الاحتلال الامريكية من جنوب شبه الجزيرة الكورية .

ونؤيد موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أن كوريا لا ينبغي أن تدخل في عضوية الأمم المتحدة في ظل حالة التجزئة الراهنة ، وأنه ينبغي إرجاء تلك العضوية لحين إعادة توحيد البلاد . كما نؤيد اشتراك الدولتين في استضافة دورة الألعاب الاولمبية المقبلة بوصفها أداة للوحدة والسلام بين الأمم .

ونحن ندعو إلى إيجاد حل سريع للنزاع المحزن بين إيران والعراق الذي ما كان ينبغي له أن ينشب . إنه نزاع يلحق خسائر فادحة بالشعبين . ونؤيد مضاعفة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل السعي لإيجاد تسوية عادلة وعلنية ومشرفة للجانبين ، بما يضع حدا لهذه الحرب التي تؤدي الى قتل الاشقاء والتي مازالت مستمرة منذ أكثر من سبع سنوات .

ونحن مقتنعون تمام الاقتناع بأن تنسيق أعمالنا وتوحيد صفوفنا ونضالنا لغرض رغبتنا في تحقيق الانفراج والحوار والسلام والتنمية قد أصبحت أمورا حتمية أكثر من ذي قبل .

لقد عانى شعبنا وحكومتنا منذ السنوات الاولى للثورة من التحرش والحصار والعدوان من جار متجبر . وقد تعلمنا كيف نعيش في ظل العدوان والظغوط الامبريالية .

ولم تكن هذه رغبتنا ، إلا أنها كانت الواقع الذي اضطرنا لمواجهته . إننا نساند السلم والتفاوض في مجال العلاقات الدولية ولاسيما في قارتنا ومع جيراننا . ونحن لم نمارس قط سياسة عدوانية أو عدائية . وربما كانت "خطيئتنا" الوحيدة ممارسة حقنا المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى - وهو حريته في اختيار النظام الذي يرضيه ومبادئه الخاصة لتحقيق استقلاله الوطني الحقيقي .

لقد قال بنيتو خواريز وهو زعيم أمريكي لاتيني بارز "إن احترام حقوق الآخرين هو السلم" . وإننا نأسف لأن حكومة جارتنا الشمالي القوي لا تسير على هذا الأسلوب في التفكير في علاقاتها الدولية .

لقد قاومنا وسنستمر في المقاومة . ورأينا حكومات مختلفة تجيء وتمضي ، بينما استمرت ثورتنا في النمو وازدادت قوة ، آمليين في أن حكمة الشعب الأمريكي وتقاليدته الأصيلة هي التي ستسود ، وسيعترف بالحاجة إلى التعايش .

لقد تعلمنا أهمية الوحدة والتلاحم من أجل أن نقاوم وننتصر . واليوم ، وأكثر من أي وقت مضى ، وفي ضوء المبادرات الدولية التي تسعى إلى إيجاد سبيل يؤدي إلى التسامح وإقامة علاقات جديدة ، فإننا نؤكد تعلقنا الراسخ والدائم بالسلم والتعايش .

السيد ندنغا - أوبا (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن

اختياركم ياسيدي في مستهل هذه الدورة للاضطلاع بالمسؤوليات الهامة المنوطة برئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين لهو تكريم ليس لكم وحدكم بوصفكم دبلوماسيا محنكا وخبيرا يتمتع بقدرات ومزايا يعترف بها الجميع ، وإنما هو تكريم لبلادكم الجمهورية الديمقراطية الألمانية التي تتميز بتطوراتها ومكانتها المركزية في أوروبا طوال مسيرة السلم والتعاون الدوليين . وهي البلد الذي تقيم معه الكونغو علاقات صداقة ممتازة .

ويسعدني ياسيدي أن أعرب لكم عن أحر تهاني وفد الكونغو كما أعرب عن معادتنا الخاصة إذ نراكم تتراأسون أعمال هذه الدورة . وغني عن البيان أن وفد بلادي لن يدخر وقتا أو جهدا لمساعدتكم في الاضطلاع بولايتكم الهامة .

كما أود أيضا بالنيابة عن وفد الكونغو أن أشكر سلفكم الموقر السيد همايون رشيد شودري وأن أحييه لما أبداه من كفاءة وتفان أثناء رئاسته للدورة السابقة .
وأتقدم أيضا للأمين العام لمنظمتنا السيد خافيير بيريز دي كوييار بتحيات حكومة الكونغو وشكرها لتعاونه وروحه الطيبة تجاهنا أثناء تولي الكولونيل دينيس ساسو - نغيسو رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية . فبفضل حسن التفاهم بينهما زاد التعاون بين هذه المنظمة العالمية ومنظمة الوحدة الأفريقية في نوعيته وفعاليتها لما فيه خير أهدافنا المشتركة .

وأخيرا ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بتعيين السيد جوزيف ريد أميننا عاما مساعدا لشؤون الجمعية العامة والشؤون السياسية . وإنني على ثقة من أن قدراته الدينامية وكفاءته تمثل مكسبا حقيقيا للجمعية وللأمانة العامة .

تبدأ هذه الدورة الثانية والأربعون في ظل ظروف دولية متفجرة وقاتمة . فهي حالة متفجرة بسبب زيادة بؤر التوتر ، وقاتمة بسبب استمرار الازمة الاقتصادية في أغلبية بلدان العالم الثالث ، ولم تُلبَّ إعادة توجيه السياسات الاقتصادية والتدابير الخاصة التي اتخذت الحاجة الى علاج الداء إلا جزئيا* .

وتوضح هذه الحالة التي وصفتها بشكل قاطع يدعو الى القلق أن معظم تطلعات البشرية العاجلة ولاسيما حاجتها الى الأمن والسلام تقتضي مزيدا من الارادة السياسية وتوحيد كل الجهود والطاقات الممكنة لضمان تحقيق مبادئ الميثاق ، على أسس مستقرة ، وتعزيز آشارها العملية على سلوك الأمم .

وأود في هذا الصدد أن أطرح على ممثلي المجتمع الدولي الحاضرين اليوم بعض الأفكار التي استلهمتها جمهورية الكونغو الشعبية حكومة وشعبا من الدروس التي تعلمتها أثناء تولي بلادنا ورئيسها صاحب الغمامة السيد دينيس ساسو - نغيسو مسؤولياتهما الهامة في رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية .

* تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد بينهيرو (البرتغال) .

ما زالت الأمم المتحدة - كما أكد الرئيس دينيس ساسو - نغيسو ، الإطار العالمي الذي لا بديل له والذي يحتاجه العالم على الدوام لكي يقيّم ويحتوي ويسوي مشكلات التعايش فوق كوكبنا - ومن هنا ظهرت الحاجة لأن نلجأ إليها على الدوام ونجعل من مبادئ الميثاق وقواعد القانون الأساس الملزم لكل سلوك تترتب عليه نتائج دولية . ولهذا ، فإن الأزمة المالية التي تمر بها الأمم المتحدة هي قبل كل شيء أزمة ثقة . وعدم اليقين الذي تشيره هذه الأزمة هو انعكاس لنهج لا يأخذ في الاعتبار مسيرة التاريخ يستهدف استبدال التعددية بالثنائية ، وربما بالانفرادية ، في تسوية المسائل الدولية .

أما اليوم فلا يمكن أن تقاس حدود السلم والأمن والتنمية إلا بالابعاد المتزايدة للتفاهم المتبادل ، ومدى تنفيذ مبادئ العدالة والمساواة في العلاقات الدولية . وينبغي أن نأخذ في اعتبارنا نطاق وتنوع التجارب والمواقف الفردية المتنوعة بعيدا عن الأنماط التي تفرض بالقوة والتعسف والتهديد . ومن أجل ذلك يساورنا القلق إزاء الموقف في أمريكا اللاتينية ، وآسيا ، والشرق الأوسط ، وبوجه خاص ، الموقف في إفريقيا ، وهنا تجدر الإشارة إلى الأزمات التي تبلورت في ناميبيا وجنوب إفريقيا ، والوضع الاقتصادي الحرج في إفريقيا بوجه عام .

نحن نعلم أن الأمم المتحدة قد تدارست هذه المشكلات ، ولكن ما نخشاه هو أن تتحول هذه المساعي إلى مجرد ابتهالات تُردّد في المؤتمرات الدولية . تمثل أمريكا الوسطى منطقة من أكثر مناطق التوتر الحاد في العالم اليوم ، وفي مؤتمر القمة الثامن لحركة عدم الانحياز المنعقد في هراي العام الماضي أدان رؤساء الدول والحكومات :

"... تصعيد العدوان ، والاعتداءات العسكرية ، وغيرها من الأعمال المرتكبة ضد سيادة نيكاراغوا ، واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية..." (A/41/697 ، ص ٦٩)

وكذلك الأعمال المرتكبة ضد الدول الأخرى في المنطقة . وفي هذا السياق ، أصبح من الضروري ، أكثر من ذي قبل ، أن نؤكد هنا التزام الجميع بأن يتابعوا باهتمام ، ويؤيدوا مجموعة كونتادورا ، ومجموعة الدعم للجهود الحميدة التي بذلناها من أجل السلام في الآونة الأخيرة .

من المعروف أن هذه الجهود أدت إلى اعتماد خطة للسلم في مدينة غواتيمالا في آب/أغسطس الماضي ، ولاقت الخطة قبولا من كافة الأطراف المعنية . وعلى أي اعتبار فإنها تتيح فرصة حقيقية لتبديد سوء الفهم القائم بين الدول في هذه المنطقة . ونحن على ثقة من أن الدول الأخرى ستمتنع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يعرقل عملية السلم هذه .

في جنوبي شرقي آسيا ، وفيما يتعلق بكمبوتشيا نأمل بأن الاتفاق الذي تم التوقيع عليه يوم ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٧ بين وزير خارجية فييت نام ممثلاً لبلدان الهند الصينية ، ووزير خارجية اندونيسيا ممثلاً للدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، سيحظى باحترام الجانبين لصالح شعوب تلك المنطقة من آسيا .

اليوم يسلم كل المراقبين أن هناك تطورا في الموقف في افغانستان ، ويبدو أن الاطراف المعنية تتفق بشأن عدد غير قليل من المسائل . ولذلك فمن الطبيعي أن تؤيد جهود الامين العام في سبيل ايجاد تسوية للمشكلة تكون في مصلحة الشعب الافغاني في مجمله .

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية ، فإن تركيز عدد كبير من القوات المسلحة على طول الخط الفاصل بين القوات يعتبر تهديدا واضحا للسلم والامن . ومن أجل تخفيف حدة التوتر ، والإسراع في توحيد شبه الجزيرة على نحو سلمي فإن عددا من المبادرات قد اتخذ بهدف تخفيض عدد القوات المسلحة هناك . وصدى هذه المبادرات وغيرها ، وكذلك الاهتمام السائد في العالم ، تعد مؤشرات مشجعة على حسن النية على استعادة السلم والامن في تلك المنطقة ، ومن ثم فهي جديرة باهتمام الجمعية .

ان استمرار التوتر ، وانعدام الامن هما مفيضان مميزتان للموقف في الشرق الاوسط الذي مازال موضع قلق المجتمع الدولي . ومنذ سنوات عديدة والجمعية العامة تبقي أزمة الشرق الاوسط قيد نظرها دون أن يلوح ببريق أمل في تسوية حقيقية . وكما أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ٤١/١٦٢ ألف المتخذ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ :

"... أنه لا يمكن تحقيق تسوية عادلة وشاملة للحالة في الشرق الاوسط

دون أن تشارك في ذلك ، على قدم المساواة ، جميع الاطراف في النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية..." .

وفي رأينا ان مساندة المجتمع الدولي لعقد مؤتمر للسلم في الشرق الاوسط مبعث لامل قوي . ونرجو أن تحجم الاطراف المعنية كافة عن فرض شروط مسبقة قد تؤخر انعقاد مثل هذا المؤتمر ، وأن تتصدى لجوهر المشكلة ، ونعني السلم في الشرق الاوسط وحقوق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

ان الحرب الايرانية العراقية ، وحالة التوتر الحاد في الخليج قد جلبت الكوارث لشعوب المنطقة ، واضرت باقتصاد الطرفين المتحاربين ، الامر الذي يهدد الامن الدولي تهديدا خطيرا . وإذ نؤيد المبادرات التي اتخذها مؤخرا مجلس الامن باتخاذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ، نشاهد الكونغو الطرفين وقف هذا النزاع ، ونؤيد النشاط الدبلوماسي الذي يقوم به الامين العام في هذا الخصوص ، ندعو كل الدول إلى الامتناع عن أي تدخل أو الإتيان بأي عمل مما يعرقل الجهود الجارية وفقا للفقرة ٥ من قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

وفيما يتعلق بتشاد ، وهي دولة جارة وحقيقة للكونغو ، فنحن نلاحظ بالارتياح ما أحرز من تقدم في عملية المصالحة الوطنية ، ولكن هناك مشكلات أخرى باقية . واللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمنعقدة حاليا في لوساكا بزامبيا تحت رئاسة الحاج عمر بونغو ، رئيس جمهورية غابون ، تعكف على حل نزاع الحدود بين ليبيا وتشاد . ونحن نؤيد بقوة جهود الوساطة هذه ، والتي شاركت فيها الكونغو بنشاط كبير .

واليوم ، شمة اتفاق عام على أن مسألة الصحراء الغربية قد وصلت إلى طريق مسدود ، وهذا يؤسف له . ولما كانت لنا مشاركة وشيقة بهذا الامر فنحن نعلم أن رئيس منظمة الوحدة الافريقية والامين العام قد بذلا جهودا مكثفة للتوصل إلى حل دائم لهذه المسألة . ان التعاون النشط من جميع الاطراف المعنية مازال ضروريا لإنجاح المسعى المشترك بين منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ، وفقا لما تطالب به القرارات ذات الصلة التي اتخذتها المنظمتان .

ان مرض الفصل العنصري الخبيث ينخر جسم افريقيا ، وهو مفارقة مذهلة في القرن العشرين . ورغم المناشدات والتهديدات العديدة فلا تزال اغلبية شعب جنوب افريقيا تعيش في حالة حصار دائم . ولا يزال نلسون مانديلا رهن السجن ، ومعه الكثيرون من السجناء السياسيين المحتجزين بشكل تعسفي ، كما لم تتوقف عمليات زعزعة استقرار دول خط المواجهة .

وبدون إزالة نظام الفصل العنصري ، ذلك النظام الذي وُصِف بأنه "جريمة في حق الإنسانية" ، فلا مجال لانضمام جنوب افريقيا إلى صفوف دول افريقيا الحرة ، أو المجتمع الدولي . ولذلك ، سوف نواصل الدعوة لاتخاذ اجراءات حاسمة ضد نظام بريتوريا ، وهذا ما تملّيه مائة جنوب افريقيا ، ونغاد صبر المجتمع الدولي .

وكانت الجمعية العامة قد اتخذت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ القرار ٣٥/٤١ بآء الذي أكدت فيه من جديد دعمها لكفاح شعب جنوب افريقيا ، وإدانة أنشطة الشركات عبر الوطنية ، والمؤسسات المالية التي تواصل تعاونها مع جنوب افريقيا .

ان جنوب افريقيا التي تبني ، في سكون وعلى نحو غير ملفت للنظر ، قدرة عسكرية من شأنها أن تهدد السلم والأمن في القارة ، دأبت خلال ثماني سنوات على رفض تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بمنأى عن العقاب . ان هذا القرار يدعو إلى تسهيل حصول ناميبيا على الاستقلال .

وحفاظا على مصداقية الأمم المتحدة نشعر بأن على مجلس الأمن ، الذي اتخذ في تموز/يوليه الماضي قرارا هاما بشأن حرب الخليج أشار فيه بوجه خاص إلى امكانية اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق ، أن يلتزم الاتساق في أفعاله فيتخذ الموقف الحازم نفسه ازاء جنوب افريقيا ليضمن تنفيذ القرار الذي اعتمده بالإجماع ، والذي أصبح تطبيقه ملزما ، وأعني القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي مواجهة هذه الحالة ، حددت افريقيا نهجا جديدة ، وتعهدت بتخصيص موارد اضافية ، وعبأت المزيد من الطاقات . ومن الامثلة التي توضح هذا الجهد النجاح الذي حققه صندوق افريقيا ، والذي يتجلى في المساهمة الكبيرة التي قدمتها الكونغو لـه بمبلغ ٢٠٠ مليون فرنك افريقي ، فضلا عن الاسهامات التي قدمتها بلدان افريقية اخرى والتي بلغت في ٢٥ ايار/مايو ١٩٨٧ ما مجموعه ١١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة .

وفي هذه السنة ، استضافت بزازافيل ، عاصمة الكونغو ، اجتماعات تاريخية للمقارنة ، من بينها الندوة الدولية المعنية بموضوع "الكتاب يدينون الغمل العنصري" التي عقدت في شهر ايار/مايو ١٩٨٧ ، واشترك فيها ٤٠٠ مندوب يمثلون شتى البلدان والمنظمات الدولية ، والمؤتمر الاول للعلماء الافارقة ، الذي عقد في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، والذي حقق نجاحا كبيرا بشهادة العلميين انفسهم .

وفي نهاية أعمال ذلك المؤتمر أنشئت منظمة غير حكومية أطلق عليها اسم اتحاد العلوم والتكنولوجيا لعموم افريقيا ، واتخذت بزازافيل مقرا لها . وقد قدمت حكومة الكونغو مبنى كبيرا لهذه المنظمة الجديدة بالاضافة إلى منحة قدرها ٥٠ مليون فرنك افريقي وهو ما يعادل ١٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة .

وعلاوة على ذلك ، أعلنت منظمة الوحدة الافريقية تخصيص يوم ٣٠ حزيران/يونيه يوما للنهضة العلمية في افريقيا يحتفل به كل عام .

وهكذا ، وجهت للمرة الاولى في افريقيا مناقشة تخاطب وجدان العلماء والباحثين وتستحث طاقتهم الخلاقة كيما يسهموا في تحرير افريقيا وتحقيق تقدمها .

وقد تكلم الرئيس دنيس ماسو - نغيسو هنا في العام الماضي وقال :

"وادراكا من افريقيا لهذا العامل الحيوي فإنها تعرف أن من الضروري

مواءمة العلوم والتكنولوجيا المتقدمة مع احتياجات عالم المستقبل . ان

افريقيا لا تريد ولا يسمها أن تخفق في هذه المهمة" . (A/41/PV.17 ، ص ١٧)

وعندما زار الرئيس دنيس ساسو - نغيسو عوامم شتى في العالم في النصف الاول من العام الحالي ، بعد أن زار أمريكا الشمالية في العام الماضي ، استطاع أن يقدر مدى التفهم الذي تحظى به قضايا افريقيا لدى الرأي العام في تلك البلدان ، ومواقف الحكومات منها . وكانت هناك دلائل تبشر ببعض الأمل يجدر مراعاتها في الجهود الرامية لتعبئة البلدان الافريقية . وكنا نريد أن نرى تعهدات حقيقية من جانب شركاء افريقيا في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

ان أفضل ما يمكن أن نقوله اليوم هو أن وكالات دولية عديدة قد اتخذت بالفعل بعض التدابير التي تستهدف البدء في تنفيذ برنامج العمل هذا . كذلك تم مؤخرا في اجتماع قمة الدول الصناعية السبع المعقود في البندقية التسليم بضرورة زيادة المساعدة الانمائية الرسمية لافريقيا وبخطورة الحالة الحرجة الناشئة نتيجة لديون الدول الافريقية .

وعلى أية حال سيجري في العام المقبل تقييم عالمي لما تم من تنفيذ البرنامج . ولكننا نود مرة أخرى أن نشيد بالأمين العام للأمم المتحدة ، الذي يبني تقريره المرحلي الجهود التي بذلها من أجل تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الخاص بـافريقيا .

اننا ونحن نتناول المسائل الخاصة ببقاء افريقيا وتنميتها ، انما ندخل مجالا نجد فيه شعورا عميقا بالقلق لدى كل البلدان النامية ، وقد تجلى ذلك في الاونكتاد السابع في شهر تموز/يوليه الماضي .

والواقع انه منذ عشر سنوات ، إن لم يكن أكثر ، تعتمد معظم البلدان النامية سياسات للإصلاح وإعادة التكيف بدت نتائجها غير مؤكدة شأنها شأن الحالات التي استهدفت تصحيحها .

ان الاوهام حول النتائج التي يمكن أن تتحقق نتيجة للتضحيات التي قدمتها الشعوب الفقيرة تناسبت مع حالة عدم اليقين التي تخيم على المناخ الدولي . وهناك انقسام بين نزعات الانانية المفرطة واعلانات الايمان بالتحريية التي متؤدي

إلى الخلاص . والواقع ان كثيرا من البلدان المتقدمة النمو عكفت على تدمير نظامها المرجعي بدلا من اعطائه المصدقية التي تطالب بها البلدان النامية . وهكذا وجدنا هذه البلدان تتفاضى عن قوانين السوق وتلجأ إلى الحمائية والمبالغة في رفع أسعار المنتجات المصنعة وفي خفض أسعار السلع الاساسية . وعلاوة على ذلك ، اعتبر سداد الديون واجبا مقدما يتعين على البلدان المدينة أن تقوم به خشية التعرض لاقسى الجزاءات الاقتصادية ، بغض النظر عن قدرتها على السداد . بيد أنه كان هناك من ناحية أخرى شعور مغرط بعدم الثقة في الفكرة الخاصة بإعادة تنظيم آليات التجارة الدولية ونقل الموارد في الوقت الذي كانت التقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية لا يمكن السيطرة عليها وكانت أسعار الفائدة مرتفعة للغاية .

ومرة أخرى كشفت مناقشات الاونكتاد السابع عن أوجه القصور الموجودة في النظام الاقتصادي الدولي . ان مسألة بدء نفاذ الاتفاق الخاص بإنشاء صندوق مشترك للسلع الاساسية ، الذي كان قد تأجل كثيرا ، توضح حقيقة المأساة التي تعانيها هذه البلدان التي تأتي مواردها أساسا من بيع السلع الاساسية .

ان جمهورية الكونغو الشعبية ، شأنها شأن معظم البلدان النامية ، تجد نفسها الآن في مواجهة كل هذه المشاكل التي يزداد من تفاقمها الاتجاهات التي لا تساعد على تعزيز النمو في البلدان النامية . ومع ذلك ، فإن التعاون بين بلدي وبين الوكالات الدولية من ناحية ، ومع الشركاء الآخرين على الصعيد الثنائي من ناحية أخرى ، كسان داثما أمرا واضحا ، لأن الامانة ومراعاة مصلحة الشركاء كانتا دوما من العناصر الاساسية لذلك التعاون .

ومن الضروري الإبقاء على هذه العناصر . وليس هناك ما هو أسخف من رؤية البلدان التي تطبق بحماس وحسن نية سياسات التكيف تظفر أحيانا للجوء إلى نوع من التمرد على القواعد غير المنصفة للعبة .

لقد عقد هنا في نيويورك منذ بضعة أيام المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، الذي يعود إليه الفضل في إبراز المخاطر الهائلة للاستخدام غير المحدد للموارد في إشاعة الموت بدلا من حفظ الحياة .

ويرحب وفد الكونغو باعتماد الوثيقة الختامية لذلك المؤتمر بتوافق الآراء .
ومن الطبيعي أن هذه الوثيقة لم تكن كافية لتحقيق كل الآمال أو الاستجابة لكل
الشواغل ، فهي تخفي شواغل لا يمكن أن تحجب بين المواقف المستقطبة أصلا والتي تعذر
التقريب بينها إلا بتنازلات كثيرة ، بل وأحيانا بالتضحية بأهداف المؤتمر ذاته . بيد
أن مضمون الوثيقة يجعلها بالضرورة ذات طابع سياسي للغاية ، نظرا لأنها مع عدم
اقتصارها على تناول الواقع التاريخي فإنها أرست أساس العملية التي يجب أن تستمر
وتتعمق بإرادة سياسية حقيقية من أجل تحقيق هدف نزع السلاح والتنمية على النحو
الوارد في الميثاق .

هذا التوافق في الآراء إلى جانب الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية (أونكتاد) يشكلان تعبيراً عن الإيمان بالتعددية التي ينبغي أن يقوم
عليها التعاون الدولي .

وبنفس الروح ينبغي لنا أن نرحب بالاتفاق المبدئي الذي تم التوصل إليه منذ
بضعة أيام بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
بشأن القذائف المتوسطة والقصيرة المدى . ونرجو أن يؤدي ذلك الانفتاح إلى تعزيز
الاتجاه الحالي صوب تحقيق هدف نزع السلاح .

في عالم تحكمه في نهاية المطاف ضرورات حتمية مشكوك فيها مثل انتاج وبيع الأسلحة الباهظة التكلفة على نحو متزايد إلى بلدان تطفح كل يوم بالانفعالات والشك والريبة ، لا يبقى سوى هامش ضئيل للسلم والأمن . لكن هذا التشاؤم لا يعني اليأس بأي حال . فوجودنا هنا في الأمم المتحدة يشهد بانبعاشنا جميعا من جديد ، وهو ما تستطيع روح الانسان تحقيقه دائما .

ونحن جميعا رجال هذا العصر ونساؤه ، نبني مستقبلنا بأيدينا معا وراء اقامة عالم جديد ، وهذا ما عقدت جمهورية الكونغو الشعبية العزم على تكريس نفسها تكريسا تاما من أجل تحقيقه .

السيد ستولتنبرغ (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ،

أولا ، أن أتوجه بالتهنئة للسفير فلورين لانتخابه رئيسا للجمعية العامة . وإنني على ثقة من أنه بخبرته ، سيوجه أعمال الجمعية العامة نحو نهاية ناجحة .

ان تعزيز الأمم المتحدة هو الفكرة التي يدور حولها هذا الخطاب . فنحن نجتمع في الجمعية العامة في وقت يتضح فيه ، أكثر من أي وقت مضى ، أن المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي لا يمكن حلها إلا من خلال عمل دولي مشترك . وفي هذا الوقت أيضا من السنة نستعرض عادة حالة المنظمة . ونفعل ذلك ونحن نعلم أن العديد من عبارات المديح والثناء التي أدلى بها منذ عامين أثناء الاحتفال بالذكرى الأربعين للأمم المتحدة قد أعقبتها فترة عصيبة للغاية من عمر منظماتنا .

وهذا العام ، قد تتوافر لنا فرص أفضل مما توافرت لدينا منذ زمن بعيد نوعا ما للتحرك قدما . وكما قال الأمين العام ببلاغة في تقريره "في خضم بحر محفوف بالآخطار ، قد هبّت عليه من جديد رياح خفيفة ولكن مؤاتية" . (A/42/1 ، ص ٢) وقد ازدادت رياح التغيير قوة بمصرة ملحوظة في الأسبوع الماضي ، بعد الطفرة الهامة في المفاوضات على الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وأود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في الترحيب بتحقيق أن الدولتين قد اتفقتا من حيث المبدأ على إبرام اتفاقية بشأن جميع القذائف النووية البرية متوسطة المدى . وبدلا من تجميد الأسلحة النووية على المستويات القائمة ، كما كان الحال في الاتفاقات

السابقة ، يشق هذا الاتفاق الجديد الوشيك ، طريقا جديدا بالقضاء التام على فئات بأسرها من القذائف النووية الأمريكية والسوفييتية .

ويحدونا عظيم الأمل أن يفتح هذا الاتفاق الوشيك المجال أمام احراز مزيد من التقدم في مجالات حاسمة أخرى فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح . وينبغي استكشاف كل الوسائل الممكنة للتوصل إلى اتفاقات بشأن القوات النووية الاستراتيجية والأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، فضلا عن اجراء تخفيضات في القوات التقليدية . وستسهم هذه التطورات الجديدة في تهيئة مناخ دولي أفضل وتوفر الأساس لحسم العديد من المشاكل المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة .

ما هي المشاكل التي تواجهنا اليوم نحن الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ؟ للإجابة على هذا السؤال ، ما علينا إلا الاطلاع على وشيقتين مطروحتين الآن أمام الجمعية العامة هما تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة وتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المعنون "مستقبلنا المشترك" .

أما تقرير الأمين العام ، فيقدم لنا نظرة عامة مفصلة عن الحالة في العالم اليوم ، بما في ذلك العديد من المناطق التي تستعر فيها النزاعات المسلحة أو تتهددها . وأكثر هذه القضايا إلحاحاً هي الحرب الإيرانية العراقية وامتداد هذا النزاع إلى منطقة الخليج . وهذه حرب مازالت مستعرة لمدة تزيد على سبع سنوات . وقد أدت إلى معاناة يعجز عنها الوصف لسكان البلدين . وهي تتهدد الملاحة الدولية وامتدادات النفط إلى دول أخرى . وكأعضاء في الأمم المتحدة يتعين علينا أن نبذل قصارانا لوقف هذه الحرب لصالح الدولتين المعنيتين ولصيانة السلم والأمن الدوليين على حد سواء .

أما تقرير اللجنة العالمية فهو جدول أعمال عالمي للتفكير يركز على ثلاثة مجالات رئيسية : أولها ، يؤكد على الحفاظ على البيئة ، وهذا أمر يتسم بالأهمية الحيوية ليس لجيلنا فحسب وإنما أيضا للأجيال القادمة ، ثانيها ، يُبرز الملحة المترابطة بين النمو الاقتصادي والتنمية والبيئة ، وثالثها ، يبين الترابط بين الدول وبالتالي الحاجة إلى تعزيز التعددية في ميدان تكمن فيه مصالح كل البلدان في

الشرق والغرب والشمال والجنوب ، وهكذا ، يقدم لنا هذا التقرير استراتيجية طويلة الأجل للتنمية المستمرة ، ويوضح بجداء تام أنه ليس هناك أي بديل منطقي آخر لتعزيز التعاون الدولي في المسائل المترابطة المتعلقة بالبيئة والتنمية . ويشير كل من تقرير الأمين العام وتقرير اللجنة العالمية إلى الحالة العسيرة للغاية التي مازال العديد من البلدان النامية يواجهها . إن الأمانة الأيكولوجية الوشكة ، والمشاكل الناجمة عن الجفاف والأوبئة الجديدة والكوارث الأخرى ، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في كثير من البلدان ، والمسؤولية الثقيلة لعباء الديون ، كل هذه مشاكل تقتضي منا النهج العملي والرؤية المتعمقة . واتفق مع الأمين العام كل الاتفاق بأننا نحتاج إلى كليهما ، وأن الكثير من هذه المشاكل لا يمكن تناولها بمعزل عن غيرها ، وأن قدراً أكبر من الإدراك قد بدأ بالظهور للملحة المترابطة بين المشاكل الاقتصادية الاجتماعية - وأود أن أضيف إليها ، المشاكل الأيكولوجية .

لقد أثبتت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مراراً أن الإرادة السياسية الحقيقية للعمل معاً لحل المشاكل الدولية يمكن إيجادها ولاسيما في أوقات الأزمات . وقد لا تكون الإرادات الفردية للدول مشتركة دائماً . ومع ذلك ، علينا أن نسال أنفسنا : إذا توافرت الإرادة فهل تتوافر الأدوات ؟ وكيف يمكننا ، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، مواصلة جهودنا بغية تعزيز الأمم المتحدة بوصفها أهم أداة لمعالجة الكثير من المشاكل الملحة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم ؟

في بداية الدورة الحادية والأربعين في العام الماضي ، واجهت الأمم المتحدة ما يوصف أحياناً على أنه أسوأ أزمة في تاريخها . ومع ذلك ، أثبتت توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في العام الماضي بشأن الخطوات اللازمة لتحسين كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة ، أن الدول الأعضاء يمكنها أن تسمو على خلافاتها عندما يتهدد الخطر وجود المنظمة ذاته . واتفق مع الأمين العام على أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في العام الماضي [هو خطوة] "قد تعني نقطة تحول رئيسية" .

وينبغي لنا الآن أن نناقش الكيفية التي يمكننا بها مواصلة عملية الإصلاح لزيادة كفاءة الأمم المتحدة . فالإصلاحات التنظيمية لا يمكن أن تكون موضوع قرارات تصدر مرة واحدة . إذ لا بد أن تكون عملية الإصلاح مستمرة ومنظمة وأن تشمل الحكومات الأعضاء والقيادة المسؤولة عن كل منظمة على حدة . كما أن ما علينا نحن الحكومات الأعضاء من التزام وما لنا من مصلحة ذاتية يقتضيان منا احترام حقوق الأمين العام وواجباته وفقا لما ينص عليه الميثاق .

وفي هذا بالمقام أود أن أشيد بالأمين العام لما اضطلع به من أعمال نشطة وبتناءة في متابعة القرارات المتخذة في العام الماضي . وقد ورد في تقريره الكثير من الملاحظات والمقترحات الهامة التي سنوليها مزيدا من الدراسة المتأنية . وفي هذا الصدد أود أن أركز على أربعة جوانب .

أولا ، فيما يتعلق بتعزيز قدرات تقصي الحقائق لدى الأمين العام والأمانة العامة ، نحن نرحب بإنشاء مكتب منفصل للبحث وجمع المعلومات . كما أن تعزيز قدرة المنظمة على الإنذار المبكر سيساعد على تحديد حالات الصراع الخطرة المحتملة قبل نشوب الصراع ، الأمر الذي يمكن أن يشكل خطوة هامة تسهم في تأهب الأمم المتحدة على نحو أفضل للوفاء بمهامها في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين . ونأمل أن نتمكن بذلك من إرساء الأساس لدور أكثر نشاطا يضطلع به الأمين العام والمنظمة في درء المنازعات وتسويتها .

والجانب الثاني يتعلق بالوضع المالي للمنظمة ، وحكومتنا تتفق مع الأمين العام على أن إطالة حالة الأزمة المالية ستخلف أثرا سلبيا على تنفيذ البرامج والإدارة المنظمة وعلى الروح المعنوية بين موظفي الأمانة العامة . ومن ثم ينبغي استعادة السلامة المالية للمنظمة في أقرب وقت ممكن . ولن يتسنى تحقيق ذلك إلا إذا قبلت كل الدول الأعضاء بالمسؤوليات الجماعية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا السياق قد يجدر بنا بحث السبل والوسائل التي من شأنها أن تقلل اعتماد المنظمة من الناحية المالية على أي دولة أو مجموعة من الدول .

والجانب الثالث يتعلق بموضوع عمليات صيانة السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة ، فلطالما نظر إلى تلك العمليات على أنها اسهام هام ينطوي على امكانيات الابتكار بل وربما أهم اسهام يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة في مجال صيانة السلم العالمي . وقد أشار الأمين العام في تقريره إلى مناطق عديدة يمكن أن تشكل فيها هذه العمليات اسهاما بالغ الأهمية - مثل ناميبيا وأمريكا الوسطى والخليج . كما أننا نقترح استخدام آليات صيانة السلم لأغراض وقائية . ولكننا على بينة أيضا من المشاكل المالية التي تواجهها الآن عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم وقد أصبحنا نواجه صعوبة متزايدة في إيجاد بلدان لديها الاستعداد لتوفير كتائب لقوة صيانة السلم ويمكن أن تقبلها الأطراف المعنية . واعتقد أنه ينبغي التفكير بأسلوب جديد وجاد في التدابير التي يمكن أن تحسّن هذه الحالة غير المرضية . ولا يلزم أن تنشأ أزمات أو صراعات أو حروب جديدة لينظر أعضاء مجلس الأمن بجدية في هذه المشكلة .

أما الجانب الرابع فيتعلق بمتابعة عملية الإصلاح في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وستواصل حكومتي الاضطلاع بدور نشط في اللجنة الخاصة التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدراسة الهياكل والوظائف الحكومية الدولية لمنظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ونرحب مع بلدان أخرى كثيرة بالاقتراح البناء الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ في اجتماع فريق الدراسة في مستهل هذا الشهر لتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي . كما أننا نجد في تقرير الأمين العام اقتراحا مشيرا للاهتمام بشأن تحويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس وزراء للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في العالم تسند إليه مسؤوليات أكثر تكاملا من تلك المنوطة به الآن . وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن تأييدنا للمقترحات الداعية إلى تعزيز وظائف التخطيط التطلعي والسياسي داخل الامانة العامة وإتاحة الامكانية لاتباع نهج أكثر شمولاً للمنظومة وذلك في معالجة هذه القضايا .

وفي العام الماضي تقدمنا إلى الأمين العام والامانة العامة بطلبات كثيرة لتنفيذ تدابير التقشف الصارمة المنصوص عليها في المقررات المتخذة في العام نفسه .

ويجب علينا الآن ، نحن الحكومات أعضاء الأمم المتحدة النظر في الكيفية التي يمكننا بها العمل سوياً لمتابعة القرارات التي اتخذناها بتوافق الآراء في العام الماضي بغية اعطاء دفعة سياسية جديدة لمنظمتنا .

ومن هذه الخطوات زيادة مستوى المشاركة السياسية في اجتماعات الهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة . فمنذ سنتين شهدنا في نيويورك اجتماع ما يربو على ٦٠ من رؤساء الدول أو الحكومات للاحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة . ولمسنا أيضاً أن مجلس الأمن كثيراً ما ينعقد على المستوى الوزاري عند مناقشة قضايا هامة كانت آخرها أثناء اتخاذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) بشأن الحرب بين إيران والعراق . وفي رأينا أنه ينبغي تشجيع هذه الممارسة وتنظيمها بل وإضفاء الطابع المؤسسي عليها . وفي هذا السياق أرحب أيضاً باشتراك رؤساء الدول والحكومات في الجمعية العامة . وقد أعربت ثوّاً عن تأييدنا لمقترح الأمين العام برفع مستوى المشاركة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مستوى الوزراء .

وربما أمكننا أن ندرس المزيد من الطرق غير الرسمية التي من شأنها أن تتيح للبلدان الأعضاء الاجتماع على المستويات السياسية لمناقشة كيفية تعزيز الأمم المتحدة .

وثمة سبيل يمكننا به أن نعزز موقف ونفوذ الأمم المتحدة وهو أن نزيد من استخدام الآلية التي توفرها لنا المنظمة لمعالجة ما نواجهه من مشاكل سياسية . وستوضح حكومتي موقفها من كل قضية على حدة عند مناقشة بنود جدول الأعمال ذات الصلة في وقت لاحق من الدورة . أما في هذا البيان فسأركز فقط على قليل من القضايا . ان السعي من أجل التوصل إلى حل للنزاع بين العراق وإيران ومنع تصاعد هذا النزاع يجب أن يظل يحظى بالأولوية العليا من جانب الأمم المتحدة . وتؤيد الحكومة النرويجية قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، ونناشد الطرفين أن يحترما أحكام القرار الإلزامي الذي اعتمدته المجلس بالإجماع بموجب المادتين ٣٩ و ٤٠ من الميثاق . ونحن نرحب باشتراك الأمين العام شخصياً في اجراء اتصالات مباشرة مع زعماء الطرفين

وبتقريره عن مهمته الأخيرة في المنطقة . كما أننا نشجعه على المضي في جهوده لتضييق الفجوة بين موقفي الطرفين . ويجب ألا ندخر جهداً في المحاولات الرامية إلى إيجاد حل سياسي لهذا النزاع المأساوي .

ونحن نؤيد الجهود الدبلوماسية التي يقودها ديفغو كوردوفيز وكيل الأمين العام باعتبارها أفضل أمل للتوصل إلى حل تفاوضي مبكر لمشكلة احتلال أفغانستان .

وينبغي ألا تغيب عن البال الأخطار الناجمة عن عدم احراز تقدم في عملية السلم في الشرق الاوسط . إن حكومتي تؤيد عقد مؤتمر دولي بشأن السلم في الشرق الاوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، بوصفه أفضل سبيل لإقامة صلات ومفاوضات حقيقية بين أطراف الصراع .

في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ستناقضي عشر سنوات على فرض مجلس الأمن لحظر إلزامي على توريد السلاح إلى جنوب افريقيا . ويلزم تنفيذ هذا الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة بصورة أكثر صرامة وجعله أكثر شمولاً . وستواصل النرويج العمل مع سائر الدول الاعضاء في سبيل تعزيز الحظر النفطي . وفي رأينا أن العقوبات الشاملة والالزامية التي يعتمدها مجلس الأمن مازالت هي أكثر الوسائل فعالية لممارسة الضغط على حكومة جنوب افريقيا .

وتوجد في أمريكا الوسطى دلائل مشجعة على وجود زخم من أجل السلم . وقد أيدت النرويج دوماً الحلول التي تنبع من المنطقة وتستهدف صالح المنطقة وتنفذ بواسطة المنطقة . وهكذا فإننا نؤيد خطة السلم التي اعتمدها بلدان المنطقة الخمسة في غواتيمالا في آب/أغسطس . وستواصل العمل مع سائر الأمم لندرى ما إذا كانت هناك سبيل أخرى لزيادة دعم عملية السلم .

وفي الوقت الذي نجتمع فيه هنا ، على أعلى مستوى حكومي ، لمناقشة المشاكل التي نوليها اهتماماً مشتركاً ، من الحيوي أن نتذكر أن الأمم المتحدة هي أكبر بكثير من عدد دولها الاعضاء الـ ١٥٩ . لقد وردت في بداية الميثاق عبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة" . ومن أجل الوفاء بالنوايا الكامنة وراء هذه العبارة نحتاج إلى تعزيز الروابط بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمضي في تطويرها .

لقد شهدنا على مدى السنوات الأربعين الماضية تغييراً هيكلياً ملحوظاً . وقد تحقق جانب كبير من هذا التغيير عن طريق الضغط العام الذي مارسته الشعوب قبل الحكومات . ولمننا أهمية عمل المنظمات غير الحكومية في مجموعة كاملة من المجالات مثل حقوق الإنسان وتحرير المرأة ونزع السلاح والحوار بين الشمال والجنوب وحماية

البيئة . وهذا يوضح بجلاء أن إقامة صلات أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ليس في مصلحة هذه المنظمات فحسب بل في مصلحة الأمم المتحدة أيضا .

لقد اقتصر بياني ، كما آمل أن تكون الجمعية العامة قد فطنت ، على التركيز على الحالة في الأمم المتحدة . وقد يتساءل الممثلون عن سبب ذلك . والتفسير هو أن الأمم المتحدة القوية تتسم بالنسبة لبلد كالنرويج بأهمية كبرى . فإنها تعني من الناحية الفعلية تعزيز قدرتنا على تحقيق مصالحنا الوطنية .

على حين تعني الأمم المتحدة الضعيفة أن المزيد من القرارات التي تترتب عليها آثار مباشرة على بلادي ستتخذ دون مشاركتنا في عملية صنعها . ونحن نرى أن الاشتراك النشط في الأنشطة العديدة في الأمم المتحدة الرامية إلى علاج المشاكل الكثيرة التي تواجه العالم ليس عملا تطوعيا من أعمال البر ، وإنما عمل يخدم مصلحتنا الخاصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في ممارسة حق الرد .

وأذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، فإن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على عشر دقائق للكلمة الاولى وعلى خمس دقائق للكلمة الثانية ، وينبغي أن تلقيها الوفود من مقاعدها .

السيدة بيلي (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أعرب عن أسفي للبيان غير الموفق وغير الدقيق وغير المعتدل الذي ألقاه وزير خارجية كوبا . فقد حاول تسميم أجواء الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة ولكن خاب مسعاه . ومتاح لنا فرسا كثيرة للرد على تهمة الباطلة أثناء الدورة .

السيد كاباييرو رودريغيس (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

لقد كنا نتعشم أن يرد وفد الولايات المتحدة على البيان الهام للغاية الذي ألقاه وزيرنا . وكنا على استعداد للرد . غير أن ممثلي الولايات المتحدة ليس بمقدورهم

فيما يبدو الرد الآن على ما قاله وزيرنا وسيكون عليهم أن يلتزموا العون مسن حاسباتهم الالكترونية أو من ترسانات وكالة المخابرات المركزية لإيجاد أكاذيب يدجون بها ردهم . ونحن نأمل أن يتمكنوا من إعداد ردهم الليلة بمساعدة تلك الموارد لنتمكن عندئذ من الرد عليهم .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠